الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــوم السياسية
قسم:العلوم السياسة.
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــوم السياسية
فرع:علاقات دولية
تخصص:إستراتيجية وعلاقات دولية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبة: بن ننـي وسيلة

تحت عنوان

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

- دراسة في ظل مقاربة الأمن الإنساني-

لجنة المناقشة:

د. عاشور سليم	جامعة: المسيلة	رئيســا
أ.د. دخان نور الدين	جامعة: المسيلة	مشرفا و مقررا
د. فلاك نور الدين	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016.

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على جزيل فضله ونعمه قبل كل شيء هو الذي قدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع

يكملانا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى ستاذي المشرف المحترم الكريم:

أ.د"**دخان نور الدين**"عرفانا بجميل صنيعه ،وتقديرا لعظيم فضله مما بذله من جهد

مخلص في توجيهاته طيري ، والذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة ، وانتقاداته

الهادفة ، وعلى صبره وحرصه وعلى كل ما قدمه من جهد ونصح في سبيل إعداد هذه المذكرة.

كما لايفوتني أن أعبر عن تقديري ، واحترامي وعرفاني سالذكرام الذين أشرف

بمناقشتهم مذكرتي.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب و من بعيد في انجاز هذا العمل.

وسيلة بن ننني

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

روح والدي

الكريم راجية من الله أن يتغمده بواسع رحمته وعظيم مغفرته

"إلى أمي اعز شخص في الوجود"

وسيلة بن ننـي

خطة الدراسة

مقدمة:

الفصل الأول: الأمن الإنساني دراسة في المفهوم.

المبحث الأول:البيئة الأمنية الجديدة وبروز مفهوم الأمن الإنساني.

المطلب الأول:جذور مفهوم الأمن الإنساني.

المطلب الثاني:العوامل التي أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني.

المبحث الثاني: الأمن الإنساني استعراض للرؤى المختلفة.

المطلب الأول:رؤى المنظمات الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني:رؤى الدول(كندا،اليابان).

المبحث الثالث:أبعاد ومستويات تحقيق الأمن الإنساني.

المطلب الأول: أبعاد الأمن الإنساني.

المطلب الثاني: مستويات تحقيق الأمن الإنساني.

الفصل الثاني:الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني.

المبحث الأول:مفهوم التدخل الإنساني ومشروعيته في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

المطلب الأول: تعريف التدخل الإنساني.

المطلب الثاني:مشروعية التدخل الإنساني وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

المبحث الثاني: تدخل الأمم المتحدة الإنساني وفق منظور الأمن الإنساني.

المطلب الأول:التدخل في الجانب السياسي والشخصي.

المطلب الثاني: التدخل في الجانب الغذائي والاقتصادي.

المطلب الثالث: التدخل في الجانب البيئي والصحي.

المبحث الثالث: تقييم تدخلات الأمم المتحدة لاعتبارات إنسانية.

المطلب الأول: انجازات الأمم المتحدة في ظل مبدأ التدخل الإنساني.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في ظل مبدأ التدخل الإنساني.

المطلب الثالث:إصلاح الأمم المتحدة لزيادة فاعلية التدخل الإنساني.

الخاتمة.

مقدمة

كان للتحولات التي شهدها العالم نهاية الحرب الباردة الأثر المباشر في إحداث تغيرات على صعيد النقاشات الدولية والافتراضات التي كانت تركز عليها حركية العلاقات الدولية، في ظهور و تغيير مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة. فقلد اعتبر العديد من الباحثين والدارسين أن فترة ما بعد الحرب الباردة ساهمت في بروز تهديدات أمنية جديدة أضحت قادرة بفعل العولمة على تجاوز حدود الدول والانفلات من رقابتها، كالإرهاب، والجريمة المنظمة، والتلوث،والأوبئة، والمتاجرة بالأسلحة ، والمخدرات ، وأشكال النزاعات الجديدة التي أصبحت ذات طابع داخلي والتي لم تعد نزاعات بين الدول.

هذه النظرة الجديدة للواقع الأمني أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة كالأمن الإنساني،التي عمقت من أهمية التوسع وإعادة النظر في مدركات الأمن،بحيث تم الانتقال من أمن الدول إلى أمن الأفراد أي من مفهوم الأمن التقليدي الذي ينحصر فقط في الميدان العسكري إلى الأمن الإنساني الذي يشمل كل القطاعات سواء كانت سياسية أو بيئية أو اقتصادية أو صحية أو اجتماعية .

أدت هذه التحولات إلى إعادة النظر والتفكير في أحسن الطرق للتقليل من حالات انعدام الأمن والتي تمكن المجتمع الدولي من الوصول إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، وبذلك برز اتجاه دولي يدعو نحو حماية أكثر فعالية لحقوق الإنسان،بذلك برزت منظمة الأمم المتحدة كفاعل أساسي من أجل التدخل لتوفير الأمن الإنساني بكافة أبعاده على اعتبار أن عملية التدخل لأهداف إنسانية هو ما تفرضه الالتزامات الأخلاقية والإنسانية في المجتمع الدولي.

1- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في كونها تعالج إحدى القضايا الهامة والراهنة في العلاقات الدولية ويمكن الاستدلال على أهمية الموضوع في ما يلي:

- ربط مفهوم التدخل الإنساني بتحول بنية النظام الدولي التي أفرزت المفهوم في سياق منظومة مفهوميه جديدة ومن بين هذه المفاهيم الأمن الإنساني.

- فحص الأسانيد القانونية والدوافع السياسية التي تقف وراء عمليات التدخل الإنساني والتي أخذت منحى تصاعديا منذ نهاية الحرب الباردة وذلك من خلال الوقوف على أبرز تدخلات الأمم المتحدة المختلفة.

- كما تبرز أهمية الدراسة في تأسيس طرح علمي منهجي يمكن أن يقدم إضافات جديدة للمهتمين في هذا المجال.

2- أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار الموضوع لعدة أسباب منها أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة في معالجة هذا الموضوع من خلال إثرائه وربطه بمجال التخصص.
- يتناول البحث موضوع متعلق بالحياة الشخصية لكل فرد وبالتالي أضحى التدخل الإنساني مطلبا ملحا من أجل مواجهة هذه التهديدات التي أصبحت تمس الفرد مباشرة.

الأسباب الموضوعية:

- تسليط الضوء على ظاهرة أصبحت تميز العلاقات الدولية وهي ظاهرة التدخل الإنساني.
- تزايد حالات التدخل لاعتبارات إنسانية من طرف الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة في ظل تعدد مصادر التهديد مما جعل موضوع التدخل موضوعا هاما للبحث فيه.
- الوقوف على الجوانب القانونية لأن موضوع التدخل له ما يشرعنه في ميثاق الأمم المتحدة خاصة وان بعض نصوص الميثاق تم تفسيرها بما يتلاءم وطبيعة التطورات الحاصلة.

على ضوء ما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية:

3- الإشكالية: تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به صياغة الإشكالية على النحو التالي:

كيف توجه مقاربة الأمن الإنساني جهود الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات الأمنية بما يخدم غايات التدخل الإنساني؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هو تأثير المتغيرات الدولية الراهنة على مفهوم الأمن؟
- ما هي أبرز تدخلات الأمم المتحدة لإرساء مضامين الأمن الإنساني؟
- ما هي التحديات التي أثرت على قدرة الأمم المتحدة على التدخل الإنساني؟

4- فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية تم اقتراح الفرضيات التالية:

- أدت المتغيرات الدولية الراهنة إلى حدوث تحول في مفهوم الأمن وانتقاله من البعد العسكري إلى البعد الإنساني.
- الاهتمام المتزايد بموضوع الأمن الإنساني أدى إلى بروز مبدأ جديد وهو التدخل الإنساني.

5- أدبيات الدراسة:

تتميز المعرفة العلمية بخاصية متميزة وهي المعرفة التراكمية، وهذا يجعل أي باحث يرجع دوما إلى الدراسات السابقة للظواهر المراد تحليلها بهدف الاستفادة منها ثم الوصول إلى مناقشتها وانتقادها،وإثرائها وقد حاولت في هذا الصدد الاطلاع على مختلف البحوث والدراسات التي تعالج الموضوع المراد دراسته،ومن بين أهم هذه الدراسات:

- كتاب لخديجة عرفة محمد أمين تحت عنوان:الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي حيث ناقشت دراستها مفهوم الأمن الإنساني وذلك من خلال رصد التطور التاريخي لمفهوم الأمن الإنساني، مع إبراز أهم التعاريف المقدمة بشأنه،كما تطرقت في دراستها إلى مفهوم الأمن الإنساني في السياق العربي والدولي ثم طرحت تطبيقات على هذا المفهوم من خلال الرؤية اليابانية والرؤية الكندية، كما تناولت رؤى المنظمات الدولية والإقليمية لمفهوم الأمن الإنساني منها الاتحاد الإفريقي،والأمم المتحدة، والمبادرة الأمريكية، ثم تحدثت الكاتبة في النهاية عن مستقبل الأمن الإنساني،لكن مايؤخذ على هذه الدراسة رغم كونها من الدراسات القليلة في هذا المجال خاصة بالغة العربية إلا أنها يغلب عليها الطابع النظري للمفهوم.

- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 والذي يعتبر من الأدبيات والدراسات السابقة والهامة ويعتبر بذلك أول وثيقة رسمية تصدر عن منظمة دولية تضع تعريف لمفهوم الأمن الإنساني، ومحددة في نفس الوقت أبعاد ومجالات هذا المفهوم ،زيادة على ذلك فان هذا التقرير يعتبر أول وثيقة تبرز أهمية الربط بين الأمن الإنساني والتنمية، إذ اعتبر أن حماية الفرد من العنف وضمان له حياة بعيدة عن الحاجة هي من بين أولويات الأمن الإنساني.

- كتاب بعنوان:التدخل الإنساني وتراجع مبدأ السيادة من تأليف:عبد القادر بوراس حيث تطرق في دراسته إلى تراجع مبدأ السيادة في ظل التطورات الدولية المعاصرة، ثم تحدث فيه على الأساس العام الذي قام عليه التدخل الإنساني،مع إعطاء دراسة تطبيقية لهذا المفهوم في الواقع الدولي وخلص إلى مدى تأثير التدخل الإنساني على السيادة الوطنية بنقلها من مفهومها المطلق إلى مفهومها النسبي.

- أطروحة دكتوراه بعنوان:التدخل الخارجي والأمن في الشرق الأوسط(دراسة الحالة العراقية (1991-2003) للباحث إبراهيم سعد الشاكر فزاني حيث قسم دراسته إلى أربعة فصول الفصل الأول كان عبارة عن إطار مفاهيمي ونظري للدراسة حيث تناول من خلاله مفهوم الأمن مبرزا بذلك أهم النظريات والمقاربات البديلة التي تناولت المفهوم ، كما تطرق إلى مقاربة الأمن الإنساني

مقدمة

من خلال الوقوف على تاريخ هذه المقاربة وجذورها ،مع تحديد مفهوم الأمن الإنساني ومكوناته، أما الفصل الثاني تناول فيه الباحث مفهوم التدخل في العلاقات الدولية من خلال إعطائه نظرة عامة عن تاريخ النزعة التدخلية وتطورها في العلاقات الدولية ،مع إبراز أهم الاتجاهات المختلفة التي تناولت المفهوم ،كما أثار قضية حساسة في هذا الفصل وهي إشكالية التدخل والسيادة الوطنية، أما الفصل الثالث فقد تناول فيه الأمن في الشرق الأوسط من خلال إلقاء نظرة على تاريخ التدخل الخارجي في الشرق الأوسط مع إبرازالمؤثرات الخارجية وانعكاساتها على الأمن في المنطقة،أما الفصل الرابع كان عبارة عن دراسة حالة تمحورت حول التدخل العسكري الأمريكي في العراق حيث أبرز الخلفية التاريخية للأزمة العراقية –الأمريكية كما تناول أهم النتائج التي ترتبت عن التدخل العسكري الأمريكي في العراق.

أما النتيجة التي توصل إليها هي :أن التدخل الإنساني في العلاقات الدولية لاتحكمه الاعتبارات الإنسانية بقدر ما تحكمه اعتبارات قيمية ومعيارية،وبين من خلال دراسته أن الربط بين النظام الدولي والنظام الداخلي أعطى المزيد من المسوغات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول في مجالات مختلفة و ذلك من منطلق تحقيق أمن الأفراد.

6- الإطار المنهجي:

نظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي:يشير المنهج التاريخي إلى دراسة المعلومات والحقائق التي تتضمنها الوثائق والسجلات ،كما يهتم بدراسة الظواهر والأحداث الماضية والحاضرة ذلك من خلال الرجوع إلى نشأتها والتطورات التي مرت عليها،وعوامل تكوينها،وقد تم توظيف المنهج التاريخي في الدراسة من خلال تتبع تطور مفهوم الأمن والتعرض للجذور التاريخية لمفهوم الأمن الإنساني.

المنهج التحليلي:وذلك من خلال الرجوع إلى الأسس القانونية التي يعتمد عليها التدخل الإنساني بتحليل مواد ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع والتي تبيح التدخل لاعتبارات إنسانية.

تقسيم الدراسة: تبعا للإشكالية التي يثيرها موضوع البحث وتطبيقا لمنهجيته قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين:

الفصل الأول: عبارة عن إطار نظري للأمن الإنساني وذلك بالتركيز على السياق التاريخي لجذور مفهوم الأمن الإنساني، إضافة إلى استعراض مختلف الآراء التي كرست مفهوم الأمن الإنساني، وصولا إلى أبعاد ومستويات تحقيق الأمن الإنساني.

الفصل الثاني: فقد تم التطرق فيه إلى تدخل الأمم المتحدة الإنساني وذلك من خلال إبراز السند القانوني الذي يقوم عليه مبدأ التدخل الإنساني، إضافة إلى إبراز أهم تدخلات الأمم المتحدة في الجانب الاقتصادي، السياسي، الصحي، البيئي، الغذائي، الشخصي وصولا إلى تقييم تدخلات الأمم المتحدة لأسباب إنسانية.

الفصل الأول

الأمن الإنساني دراسة في المفهوم

شكل موضوع الأمن الإنساني محور اهتمام كبير لدى العديد من المفكرين في حقل العلاقات الدولية خاصة مع التحولات التي طرأت على البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة و بروز تهديدات أمنية جديدة التي أصبحت تمس الفرد مباشرة، حيث أدت هذه النظرة الجديدة للواقع الأمني إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في ظل عجز المقاربات الأمنية المبنية على الدولة كمرجعية للتحليل،دفع المهتمين بهذا المجال إلى بناء مقاربة جديدة وهي مقاربة تتخذ من الفرد وحدة للتحليل بدلا من الدولة.

وعليه هذا الفصل الأول هو عبارة عن إطار نظري للدراسة حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث،المبحث الأول يتناول السياق التاريخي الذي برز من خلاله الأمن الإنساني،مع إبراز العوامل التي ساهمت في ظهوره،أما المبحث الثاني فهو عبارة عن استعراض لأهم الرؤى والمبادرات التي تناولت مفهوم الأمن الإنساني،أما المبحث الثالث فيتناول أبعاد ومستويات تحقيق الأمن الإنساني.

المبحث الأول: البيئة الأمنية الجديدة وبروز مفهوم الأمن الإنساني.

ساهمت مجموعة من المتغيرات التي طرأت على البيئة الدولية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة في التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن، فلم يعد يقتصر على أمن الدولة بل تعدى ذلك إلى أمن الأفراد، وبناء عليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أبرز العوامل التي أسهمت في بروز الأمن الإنساني، إلا أننا يمكن تتبع بدايات طرح المفهوم خلال فترة الحرب الباردة من خلال بعض الكتابات وأعمال بعض اللجان.

المطلب الأول: جذور مفهوم الأمن الإنساني.

استخدم المفهوم لأول مرة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة1994، بالرغم من أن مفهوم الأمن الإنساني هو بلا شك حديث النشأة إلا أن الأفكار التي حددت مضمونه قديمة، فخلال فترة الحرب الباردة طرح مفهوم الأمن الإنساني في أبحاث وأعمال بعض اللجان المستقلة والمتخصصة في دراسة الأمن والتنمية ومنها "نادي روما" وذلك في سبعينيات القرن العشرين، حيث أصدر تقرير بعنوان "الإشكالية العالمية"، الذي أكد من خلاله على أن المشاكل يعيشها البشر سواء في الدول الغنية أو الفقيرة يجب أخذها بعين الاعتبار لأنها تنعكس على حياة البشر في كافة المستويات.

كما ساهمت لجنة أخرى في بلورة مفهوم الأمن الإنساني وهي" اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية برئاسة ولي براندت(willy brandt)،شكلت هذه اللجنة عام 1977 بناءا على اقتراح روبرت ما كنمار"(robert maknamar) ،وقد أصدرت اللجنة تقريرين الأول سنة 1980

الفصل الأول

الأمن الإنساني دراسة في المفهوم

بعنوان: "تقرير الشمال- الجنوب: برنامج البقاء"، وقد بين التقرير بأن هناك مشاكل أكثر خطورة من مشاكل السلم والحرب، وهي مشاكل متعلقة بالفقر والجوع في الدول الفقيرة واتساع الهوة بين الدول الغنية والفقيرة.[1]

أما التقرير الثاني فقد صدر عام 1983 بعنوان "الأزمات المشتركة: تعاون شمال جنوب من أجل سلام عالمي"، حيث ركز هذا التقرير على ضرورة توفير الأمن الغذائي،و الزراعي، وتوفير الطاقة اللازمة، بالإضافة إلى ذلك ساهمت أعمال وأبحاث بعض اللجان المستقلة في إطار الأمم المتحدة بإصدار تقريرا سنة 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" وقد طرح مفهوم الأمن الإنساني في أعمال اللجنة المستقلة للقضايا نزع السلاح والأمن المعروفة بـ "لجنة بالمي" حيث أصدرت هذه اللجنة تقريرا عام 1982 بعنوان "الأمن المشترك" وركزت فيه على قضايا الأمن الإنساني كالفقر، وغياب العدالة التوزيعية، والحرمان الاقتصادي، وقد اقترح التقرير أدوات لضمان تحقيق الأمن الإنساني كتجسيد للديمقراطية، محليا وعالميا، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الاقتصادية،والأمن البيئي.

لكن أعمال وأبحاث تلك اللجان السابقة الذكر لم ترقى إلى مستوى تعميق مفهوم الأمن الإنساني بل اقتصرت على مناقشة وإثارة المسائل المتعلقة بتهديد أمن الأفراد،و بذلك شكلت هذه الأعمال والأبحاث السابقة الذكر الجذور الأساسية والنواة الأولى لتبلور مفهوم الأمن الإنساني الذي تبنته منظمة الأمم بشكل رسمي في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994.[2]

ما ينبغي التأكيد عليه أن الاهتمام المتزايد بالأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة يعود إلى جملة من العوامل التي سوف يتم التطرق إليها في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: العوامل التي أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني.

يوجد ثلاث عوامل أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني وهي كالآتي:

أولا: تحولات في البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

شكلت نهاية الحرب الباردة دافعا أمام بعض الباحثين للاهتمام بقضايا أمن الأفراد ومصادر تهديده نتيجة التحولات التي عرفتها البيئة الأمنية ويمكن إجمالها في ثلاث عوامل أساسية:

1-إبراهيم سمد الشاكر فزاني، **التدخل الخارجي والأمن في الشرق الأوسط (دراسة الحالة العراقية 1991-2003)**، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية،2015، ص ص72-73.

2-المرجع نفسه.ص74.

الفصل الأول

الأمن الإنساني دراسة في المفهوم

أ -**ظهور فواعل دولية جديدة:** إذ أدت التحولات التي عرفتها البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى تراجع دور الدولة كفاعل وكلاعب أساسي في العلاقات الدولية في ظل ظهور فواعل أخرى من غير الدو ل، حيث ساهم بروزها بشكل كبير في تشتت الدول عبر ثلاثة أبعاد.

- **تصاعديا:**لصالح منظمات دولية فرق قومية عامة أو متخصصة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- **جانبيا:** لصالح وحدات أخرى مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية.
- **تنازليا:** لصالح وحدات تحت الدولة كجمعيات المجتمع المدني والجماعات المسلحة[1].

ب- **التحول في طبيعة الصراعات:** هناك تداعيات صاحبت نهاية الحرب الباردة والتي كشفت عن تعقد مصادر تهديد الأمن الإنساني وكان من أبرز تلك التداعيات التغير في طبيعة الصراعات .إذ أصبحت تدور داخل الدولة الواحدة[2] و تشير الإحصائيات أنه خلال الفترة ما بين 1990-2002 شهد العالم سبعة وخمسون نزاعا داخل خمسة وأربعون دولة والنسبة الأكبر كانت ما بين 1992-1993من بين عشرون دولة الأقل في دليل التنمية البشرية يوجد ستة عشر منها تعاني من نزاع داخلي، وقد كان أغلب الضحايا من المدنيين و اتسمت تلك الصراعات بالانتهاك الشديد لحقوق الإنسان، فخلال التسعينيات لقي ما لا يقل عن خمسة ملايين شخص حتفهم،إضافة إلى تفاقم مشكلة اللاجئين حيث بلغ عددهم ما يقارب خمسة عشر مليون لاجئ[3]،فضلا عن بروز مجموعة أخرى من التهديدات منها انتشار الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي،والأمراض والأوبئة كالإيدز، انتشار الفقر، تلوث البيئة[4].

ج- **التحول في الوسائل والأدوات:** أدى التطور الهائل في ميدان الاتصالات إلى إحداث نقله نوعية حيث أصبح الحديث اليوم وبشكل متزايد عن الصراعات التي تدار بوسائل وأدوات ليست بالضرورة عسكرية فقد تكون إلكترونية ،أو فيروسات معدية أو غيرها[5].

1- خالد معمري جندلي، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**،مذكرة ماجستير،جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2008، ص40.

2-خديجة عرفة محمد، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، (ط1 الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم للأمنية، 2009)، ص15.

3-المرجع نفسه، ص ص48-49.

4-خديجة عرفة محمد أمين "، **تحولات مفهوم الأمن...الإنسان أولا"**، تاريخ الدخول 2016/12/21
http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2003/09/arabic/shtml.

5-مصطفى بخوش، **"التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية"في المتوسط"**، ملتقى بعنوان:الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، الجزائر، 2008.

ثانيا: العولمة.

دفعت ما جاءت به العولمة من تحديات عددا من الباحثين إلى الربط بين العولمة من ناحية وبروز مفهوم الأمن الإنسانيمن ناحية أخرى حيث جاء هذا الأخير كرد فعل و كنتيجة مباشرة لتحديات العولمة، بالرغم ما تقدمه من فرص التقدم البشري في مجالات عديدة، إلا أنها في المقابل تفرض تحديات خطيرة على الأمن الإنساني، إذ اعتمدت العولمة كظاهرة لخدمة مصالح الدول المتقدمة وبالمقابل ممارسة ضغوط على الدول النامية.

تبرز خطورة العولمة على الأمن الإنساني كونها عملية متعددة الأبعاد اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، سياسية، وأمنية هو الأمر الذي من شأنه فرض تداعيات خطيرة على الأمن الإنساني، وقدتم حصر أخطار العولمة في سبعة أبعاد رئيسية، وهي عدم الاستقرار المالي، غياب الأمن الوظيفي، غياب الأمن الصحي، غياب الأمن الثقافي،غياب الأمن البيئي، غياب الأمن السياسي[1].

ثالثا: غياب الأطر القانونية:

بالرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 ينص على حقوق الإنسان، وقد أضحت هناك مسؤولية عالمية من خلال التأكيد على عالمية الحقوق لأن محورها هو المساواة بين جميع الأفراد، والأعراق ،و بأن إعمال حقوق الإنسان هو هدف جماعي للإنسانية من خلال تحديد مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية لجميع الأفراد، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي تلت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث وضعت مجموعة من الضوابط والنصوص المتعلقة بالتزامات الدول الموقعة عليها تجاه الأفراد، إلا أنه ما أصبح مشاهدا هو أنه بالرغم من توقيع الدول على المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسانإلا أنها لا تلتزم بتنفيذ كامل التزاماتها المنصوص عليها في سياق تلك القواعد القانونية، فعلى سبيل المثال اتجهتالدول كافة في الوقت الحالي إلى وضع مجموعة من القيود ويتضح هذا الأمر بشكل واضح في قضايا اللاجئين وطالبي اللجوء، وفي هذا الصدد نجد بعض الدول تلجأ إلى بعض الاستراتيجيات منها طرد أو رفض استقبال طالبي اللجوء والدليل على ذلك موقف الدول المجاورة لأفغانستان من استقبال طالبي اللجوء الأفغان بعد أحداث11 سبتمبر وهذا ما نجده منافيا لما جاءت به اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بشؤون اللاجئين لعام 1951.

1-عبد الحق زغدار، **إشكالية امن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط**، أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،كلية والعلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية،دون ذكر السنة، ص ص109-110.

بالإضافة إلى ذلك تلجأ الدول إلى بعض الاستراتيجيات منها المساهمة في تقديم منح أو مساعدات مالية للاجئين أو طالبي اللجوء في مقابل عدم استقبالهم على أراضيها، ويعد موقف اليابان من الأمثلة التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد إذ يقتصر دورها على تقديم المساعدات المالية، وهناك حالات أخرى تتبنى بعض الدول مفهوم دولة ثلاثة إذ لا تقوم بطرد هؤلاء القادمين من طالبي اللجوء لكن تقبل استقبالهم مؤقتا حتى يتسنى لهم تدبير أمورهم والانتقال إلى دولة ثالثة وبالتالي غياب الأطر القانونية الكفيلة بحماية حقوق الإنسان أدى إلى بروز مفهوم الأمن الإنساني[1].

المبحث الثاني: الأمن الإنساني استعراض للرؤى المختلفة.

سنتعرض في هذا المبحث أهم المبادرات و الرؤى حول مفهوم الأمن الإنساني الخاصة ببعض الجهات التي تبنت المفهوم والتي من بينها الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، إفريقيا، اليابان وكندا.

المطلب الأول: رؤى المنظمات الإقليمية والدولية.

أولا: رؤية الأمم المتحدة لمفهوم الأمن الإنساني.

تعد الأمم المتحدة من أولى المنظمات التي أعلنت عن مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ماتجسد في طرح المفهوم من خلال تقارير صادرة عن الأمم المتحدة، و قد جاء أول إعلان للأمم المتحدة عن مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية الصادر سنة1994، إذ اقترح التقرير مفهوما جديدا للأمن هو مفهوم الأمن الإنساني حيث أصبح أمن الأفراد من أهم أولويات الأجندة الأمنية القرن في الحادي والعشرين،[2].

لعب الاقتصادي الهندي محبوب الحق دورا بارزا في طرح مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لعامnew impérative of humain Securityوقد أجاب من خلاله على سؤال الأمن لمن؟ Security for who،وهو بذلك دخل في تصور جديد مغاير للتصور التقليدي للأمن، فمحبوب الحق وضح الفرق بين أمن الدولة وأمن الشعب. حيث أن أمن الشعب ليس فقط حماية الحدود ولا في تسلح الدولة، وإنما متعلق بحماية الصحة وحاجات الشعب[3]، كما طرح

1-خديجة عرفة محمد، المرجع السابق، ص ص55-60.

2- المرجع السابق، ص52.

3-نصري سميرة" **الأمن الإنساني**"، تاريخ االدخول16-2-2017.

http://samiranasri.blogspot.com/2008/09/blog-post_27.html .

الفصل الأول

الأمن الإنساني دراسة في المفهوم

التقرير مجموعة من المبررات التي تشكل الهدف الأساسي وراء طرح المفهوم وقد تمثلت تلك المبررات فيما يلي:

- أن تحقيق الأمن الإنساني هو شأن عالمي، فهو مهم لكافة الأفراد سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة في، ظل ما يواجه الأفراد في كافة أنحاء العالم من تحديات مشتركة كالفقر، البطالة، مخدرات...الخ.

- أما المبرر الثاني فيتمثل في وجود تداخل وتشابك بين أبعاد المفهوم. بحيث يتوقف كل منها على الآخر فعندما يتعرض أمن الأفراد في أي مكان من العالم للتهديد، فإن ذلك يؤدي إلى تأثيرات خارج حدود الدولة.

- يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة وليس عن طريق التدخل البعدي.

- الأمن الإنساني محوره للفرد[1].

وفقا لتبني الأمم المتحدة للمفهوم فقد حدد التقرير مفهوما متكامل للأمن الإنساني والذي يعني به التحرر من الخوف و التحرر من الحاجة **freedon from fear and freedoom from want**[2].

حدد التقرير قائمة التهديدات التي تهدد الأمن الإنساني في سبع فئات وهي:

الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعي، الأمن السياسي.

كما جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر في برنامج الأمم المتحدة لعام 1994 أن "الأمن الإنساني هو الطفل الذي لا يموت، و الوباء الذي لا ينتشر، العمل الذي لا يتقطع، التوتر الاثني الذي لا يتطور إلى عنف، المعارض الذي لا يصمت، الأمن الإنساني لا يتعلق بالأسلحة، إنما يتعلق بالحياة الإنسانية والكرامة وبالتالي يمكن القول أن الأمم المتحدة جاءت بتصور شامل حول مفهوم الأمن الإنساني من خلال حماية الأفراد من كل ما يهدد أمنهم سواء ما تعلق بالفقر أو الحرمان الاقتصادي أو الحماية من الحروب المسلحة والتزامات[3].

1- المرجع السابق،ص152.

2-United nation development program. **Human development Report 1994** New York: oxford university press 1994, p24

3-بوسطيلة سمرة، **الأمن البيئي- مقاربة الأمن الإنساني-**، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية،2013، ص38.

الفصل الأول

الأمن الإنساني دراسة في المفهوم

ثانيا: رؤية الاتحاد الأوربي لمفهوم الأمن الإنساني.

منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر والتطورات التي تلت الأحداث بدأ الحديث داخل الاتحاد الأوربي عن ضرورة قيام الاتحاد الأوربي كمنظمة إقليمية في تحقيق الأمن العالمي، إذ بدأ الحديث عن أن الاتحاد الأوربي كقوة دولية عليه مسؤولية تاريخية لتحقيق السلم العالمي، ومن هذا المنطلق تم تبني مفهوم الأمن الإنساني كمحور أساسي للإستراتيجية الأمنية الأوربية منذ عام 2000.

جاء ذلك من خلال الإعلان عن وجود مسؤولية تاريخية للاتحاد الأوربي في المساهمة من أجل خلق عالم أكثر أمنا، وذلك من خلال تحقيق أمن الأفراد في مختلف أنحاء العالم، وفي هذا الصدد تم تشكيل لجنة من الخبراء والسياسيين من دول الاتحاد الأوربي لدراسة طبيعة الدور الذي يمكن الاتحاد الأوربي أ ن يقوم به، ولتحقيق هذا الهدف تم وضع تقرير بعنوان إستراتيجية لتحقيق الأمن الإنساني Security doctrine for Europe Humannوهو التقرير الذي تم تقديمه للسيد خفيير سولانا منسق السياسة الخارجية والأمنية الأوربية في سبتمبر 2004 تم نشر بصور نهائية في ماي 2005[1].

حدد التقرير مبررات تبني الاتحاد الأوربي إستراتيجية تهدف إلى تحقيق الأمن الإنساني وهي ثلاثة: الأول أخلاقي ويقصد به: أن هناك مسؤولية للاتحاد الأوربي تجاه البشر في أنحاء العالم من خلال نشر قوات للاتحاد الأوربي في المناطق التي تعاني من انتهاكات لحقوق الأفراد.

أما المبرر الثاني: فهو قانوني: باعتبار أن الاتحاد الأوربي كمنظمة إقليمية عليه الالتزام بالعمل على تحقيق الأمن الإنساني في كافة أنحاء العالم وفقا للمادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة.

أما المبرر الثالث فهو ذاتي: والذي يتمثل في ما أكدت عليه الإستراتيجية الأمنية المعلنة من قبل الاتحاد الأوربي أنه لا يمكن تحقيق أمن المواطن الأوربي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد في كافة أنحاء العالم لا سيما في ظل تزايد العنف ومصادر التهديد للأمن الإنساني[2].

لقد حددت الإستراتيجية الأوربية للأمن الإنساني العديد من المبادئ التي تتمثل في احترام حقوق الإنسان، إيجاد سلطة سياسية تتمتع بالشرعية، تبني اقتراب يقوم على محورية الأمن الإنساني، واستخدام الأدوات القانونية، واللجوء إلى القوة بطريقة ملائمة.

1-خديجة عرفة محمد أمين، المرجع السابق، ص ص57-58.

2-المرجع نفسه، ص159.

الفصل الأول

الأمن الإنساني دراسة في المفهوم

يتضح فيما يتعلق بالرؤية الأوربية لمفهوم الأمن الإنساني بأنها لم تكن محددة بقدر ماهي إستراتيجية التدخل الإنساني، و تم استبدال هذا الأخير بمفهوم نشر قوات لتحقيق الأمن الإنساني. ثم إن بروز الرؤية الأوربية جاءت انعكاسا لتطلع الاتحاد الأوربي لممارسة دور أمني عالمي أكبر في مواجهة الدور الذي تقوم به الو م أ[1].

ثالثا: المبادرة الإفريقية للأمن الإنسانيAfricain humain securityinitiative

طرحت هذه المبادرة من خلال سبع منظمات إفريقية غير حكومية تهتم بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، وقد تم تشكيل هذه المجموعة من خلال المؤتمر الذي عقدته المنظمات السبع المعنية بدراسة الأمن والسلم بجنوب إفريقيا في نوفمبر 2000، وهذه المنظمات وهي على التوالي:

- المعهد الجنوب إفريقي للشؤون الدولية مقره جنوب إفريقيا.
- معهد التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا ومقره ناميبيا.
- أمانة حقوق الإنسان لجنوب إفريقيا ومقره زيمبابوي.
- منتدى السلم الإفريقي ومقره كينيا.
- الجوار الأمني الإفريقي مقره غانا.
- شبكة غربي إفريقيا لبناء السلم ومقرها جنوب إفريقيا.
- معهد دراسات السلم ومقره جنوب إفريقيا.

الهدف الرئيسي من هذه المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني تتمثل في أنه نظرا لغياب آلية لمحاسبة الحكومات والقادة الأفارقة على ما يعلنونه من التزامات وتعهدات نتيجة أوضاعهم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وهذا ما يتطلب وجود آلية غير رسمية للتأكد من تنفيذ القادة لتعهداتهم [2].

المطلب الثاني: رؤى الدول (كندا واليابان).

تعد اليابان وكندا من أهم الدول التي طرحت رؤيتها حول مفهوم الأمن الإنساني في إطار أجندة سياستها الخارجية، وتولت المبادرة في مجال دعم مفهوم الأمن الإنساني.

أولا : الرؤية الكندية لمفهوم الأمن الإنساني: طرحت كندا رؤيتها حول مفهوم الأمن الإنساني من خلال التركيز على البعد السياسي للمفهوم، وذلك من خلال التركيز على حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة، دون التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمفهوم الأمن الإنساني.

1-المرجع نفسه، ص160.

2-إنعام عبد الكريم أبو مور،**مفهوم الأمن الإنساني في حقل النظريات العلاقات الدولية "مقاربة معرفية"**،جامعة غزة،كلية الاقتصاد والعلوم.الإدارية،2013 ،ص 56.

الفصل الأول

الأمن الإنساني دراسة في المفهوم

يعد السيد لويدأكسورتثي (Lloyd Axworthy)،وزير الخارجية الكندي الأسبق من أبرز المدافعين عن المفهوم إذ يرى أن الأمن الإنساني هو "طريقة جديدة لرؤية العالم تجعل الأفراد محور الاهتمام بدلا من التركيز فقط على أمن الأراضي والحكومات وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات الوقائية بغية تقليل المخاطر"[1].

حرصت كندا على تحقيق الأمن الإنساني من خلال أمرين: الأول تمثل في الربط بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التدخل الإنساني، أما الأمر الثاني فتمثل في طرح المبادرة الكندية لمفهوم بناء السلام الدولي.

أ- التدخل الدولي الإنساني سبيل لتحقيق الأمن الإنساني.

ركزت كندا على التدخل الدولي العسكري لتحقيق الأمن الإنساني ويعد ضرورة إنسانية تقع على كاهل الدول الكبرى في العالم، وذلك من أجل حماية كافة الأفراد في العالم خاصة في الحالات التي تقوم فيها الدول بانتهاكات جسيمة لحقوق الأفراد.

بذلك يتضح أن الرؤية الكندية تقدم مبررا أخلاقيا وقانونيا لفكرة التدخل الدولي، فالمبرر الأخلاقي يبرز من خلال ما تعلنه كندا من مسؤولية الدول الكبرى من أجل العمل على تحقيق الأمن الإنساني. أما المبرر القانوني فيتمثل في وقفه انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

ب- بناء السلم الدولي لتحقيق الأمن الإنساني:

فيما يتعلق بالرؤية الكندية لمفهوم الإنساني طرحت كندا في أكتوبر 1996 "المبادرة الكندية لبناء السلم" وتهدف إلى أمرين الأول هو: مساعدة الدول المتنازعة في جهودها لتحقيق السلم وذلك من خلال التوسط بين الأطراف المتنازعة، أما الثاني: فيتمثل في مشاركة كندا في مبادرات بناء السلم الدولي[2]وانعكست اهتمامات كندا هذه بمبادرة أطلقت عام 1999 أسفرت على إنشاء شبكة الأمن الإنسانيHumann Security Net work، والتي تضم في عضويتها عددا من الدول بقيادة كندا والنرويج وسويسرا إلى جانب الشيلي، والأردن، والنمسا، ومالي، ايرلندا، اليونان، سلوفاكيا، تايلندا، جنوب إفريقيا، هولندا بهدف العمل على الوصول إلى رؤية مشتركة حول الأمن الإنساني[3].

1-خديجة عرفة محمد أمين، **"مفهوم للأمن الإنساني"**،مجلة مفاهيم، العدد 13، 2006، ص ص30-31.

2-المرجع السابق، ص ص31-32.

3-خولة محي الدين يوسف، **"الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2012 ص530.

ج- الرؤية اليابانية لمفهوم الأمن الإنساني.

طرحت اليابان رؤيتها حول مفهوم الأمن الإنساني من خلال التركيز على البعد التنموي، وبوجه عام يقترب تعريف اليابان لمفهوم الأمن الإنساني من مفهوم الأمم المتحدة الذي يعني التحرر من الحاجة و التحرر من الخوف.

يعود تبني اليابان لهذا المفهوم إلى عهد الرئيس الوزراء الأسبق كيوزى أو باتشي وذلك عام 1998 أثناء قيامه بجولة في بعض الدول الآسيوية وهي تايلندا، ماليزيا، سنغافورة، بعد الأزمة المالية التي أصابت دول المنطلقة سنة 1997، وأثناء زيارته أعلن على أن مفهوم الأمن الإنساني هو عنصر أساسي في السياسة الخارجية اليابانية مؤكدا على انه في ظل الأخطار التي تهدد البقاء البشري في القرن الواحد والعشرين، فإن هناك حاجة لتبني اقتراب جديد يتحول معه القرن الحادي والعشرين إلى قرن يجعل من الفرد محور اهتمام.

برز الدور الياباني بصورة أساسية في الأمم المتحدة في تبنيها لمفهوم الأمن الإنساني من خلال إنشاء كل من لجنة الأمن الإنساني وصندوق الأمن الإنسانيوتقوم حاليا بتمويل أنشطة الصندوق كما تقدم دعما ماليا للجنة الأمن الإنساني[1].

1- لجنة الأمن الإنسانيhumain Security commission.

تأسست هذه اللجنة عام 2001 بمبادرة من طرف الحكومة اليابانية كاستجابة لتقرير الأمم المتحدة بعنوان التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة وتعمل اللجنة مستقلة بدعم من حكومة اليابان إلى جانب عدد من المؤسسات الدولية سواء داخلمنظمة الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من أجل توسيع دعائم فكرة الأمن الإنساني وهي تعمل على المحاور التالي:

- الدعم الاجتماعي للأمن البشري والمستلزمات التي يركز عليها.
- تطوير مفهوم الأمن الإنساني.
- اقتراح برنامج عمل لمعالجة المخاطر الواسعة الانتشار التي تهدد الأمن البشري[2].

2- صندوق الأمن الإنساني.

أنشئ صندوق الأمن الإنساني في إطار منظمة الأمم المتحدة بمبادرة من الحكومة اليابانية في 1998/12/16 وقد التزمت الحكومة اليابانية بإنشاء الصندوق وتمويل الأنشطة و أنشئت

1-خديجة عرفة محمد أمين، المرجع السابق، ص32.

2-خولة محي الدين يوسف، المرجع السابق، ص ص537-538.

الصندوق بمساهمة أولية بلغت 463 مليون دولار، ويتمثل نشاطه في تقديم الدعم لتنفيذ البرامج المرتبطة بالأمم المتحدة والتي تتعامل مع التهديدات والتحديات الواسعة الانتشار كالعنف وإعادة إعمار البلدان التي تعرضت للدمار بسبب الصراعات، وكذلك قضايا البيئة، ويدعم الصندوق زيادة إنتاج الغذاء على مستوى العالم خاصة الدول الفقيرةو التي تعاني من مشاكل نقص الغذاء بالإضافة إلى المجالات المتعلقة بالنزاعات الداخلية واللاجئين ، كما يهتم بمجالات الرعاية الصحية والدولية بما فيها محاربة الأمراض المعدية وتحسين الصحة العامة.

أما بشأن الآلية التي يتم فيها الدعم من طرف الصندوق فإن تقديم المساعدات تقتصر على البرامج التي تنفذها الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة[1].

مما سبق نلاحظ اختلاف في الرؤى المطروحة حول مفهوم الأمن الإنساني من خلال ما طرحته كل من اليابان وكندا، ففي الوقت الذي ركزت فيه اليابان بوجه أكبر على البعد التنموي للمفهوم، نجد أن كندا على النقيض من ذلك إذ ركزت على البعد السياسي للمفهوم من خلال تركيز اهتمامها على حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة.

المبحث الثالث: أبعاد ومستويات الأمن الإنساني.

سنحاول في هذا المبحث إبراز أبعاد الأمن الإنساني التي طرحها تقرير التنمية البشرية لعام 1994 والتي تعد بمثابة التهديدات الموجهة للأمن الإنساني وهذه الأبعاد ممثلة في الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي والأمن الصحي الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي كما يتم التطرق في هذا المبحث إلى مستويات تحقيق الأمن الإنساني وذلك على المستوى المحلي والمستوى الإقليمي والمستوى الدولي.

المطلب الأول: أبعاد الأمن الإنساني.

ذكر التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للأمن الإنساني سبعة أبعاد تشكل كل منها مجتمعة متغيرات لتحقيق الأمن الإنساني وهي كالتالي:

أولا: **الأمن الاقتصادي:**

يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعامات الأمن الإنساني وأول من تطرق إليه تقرير التنمية البشرية لعام 1994 نظرا لأهميته، فلا يمكن الحديث عن التنمية البشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا

1-فاطمة حسن شبيب،خالد عكاب حسون،**"الأمن الإنساني في إطار المواثيق والمنظمات الدولية"**،ص 155،تاريخ الدخول 2016/12/22

http://www.jcolaw.uobaghdad.edu.iq/uploads/2016-2/6.pdf.

الفصل الأول

الأمن الإنساني دراسة في المفهوم

في ظل اقتصاد سليم، و في ظل العولمة أصبحت اقتصاديات الدول مترابطة مع بعضها البعض على جميع المستويات، وهذا ما يجعل أي خلل يصيب اقتصاد إحدى الدول يؤثر بالضرورة على اقتصاد الدولة الأخرى، وأفضل مثال على ذلك ما حصل في شرق آسيا في نهاية التسعينيات حيث أخذت الأزمة الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى، وكذلك الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والتي سميت بأزمة الرهن العقاري والتي انتقلت من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أخرى، وبالتالي يرتكز الأمن الاقتصادي على اتخاذ الإجراءات الكفيلة من أجل حماية الاقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الاقتصادية لأن عدم الاستقرار سينعكس سلبا على الأمن البشري ويجعله في حالة تهديد مستمر[1].

ثانيا: الأمن الغذائي:

يعني أن يكون لدى جميع الناس وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي، وتوافر الأغذية عموما في العالم ليس مشكلة، فحتى في البلدان النامية إذ نصيب الفرد من إنتاج الأغذية زاد بنسبة 18% خلال عقد الثمانينيات، ويوجد ما يكفي من الأغذية لتزويد كل شخص في العالم بحوالي 2500 سعر حراري يوميا وهو قدر يتجاوز الحد الأدنى الضروري بمقدار 200 سعر حراري يوميا. لكن المشكلة تكمن في سوء توزيع الأغذية وفي نقص القدرة الشرائية فهناك حوالي 800 مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع، ففي إفريقيا جنوب الصحراء يعاني حوالي 240 مليون شخص من سوء التغذية، وفي جنوب آسيا يوجد حوالي 30% من الأطفال يعانون من نقص في الوزن وهذا ناتج عن عدم كفاية الحصول على الغذاء اللازم[2].

ثالثا: الأمن البيئي:

يعتبر من بين أهم أبعاد الأمن الإنساني الذي شهد تطورا ملحوظا في العقدين الأخيرين، ويعتبر التغير المناخي من أبرز المخاطر التي تواجه العالم ويقصد به خلق السياسات والآليات من أجل حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة[3].

رابعا: الأمن الشخصي:

1-أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا-دراسة حالة دول القرن الإفريقي-**، مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2014، ص50.

2-نضال عبود،**" مفهوم الأمن الإنساني"**، الحوار المتمدن، العدد 1576، 2006،تاريخ الدخول 12-1-2017 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67007

3-أمحند برقوق، **"الأمن الإنساني مقاربة إيتمو - معرفية"**، تاريخ الدخول 12-2-2016 http://berkoukmhand.yolsite.com/research.php .

الفصل الأول

الأمن الإنساني دراسة في المفهوم

يعتبر الأمن الشخصي من أهم أبعاد الأمن الإنساني نظرا لما لهذا المفهوم من أهمية على حياة البشر من الاتجار بالمخدرات، والبشر، والأسلحة، وغسيل الأموال(....)، وبذلك يركز الأمن الشخصي على الفرد بغض النظر عن جنسه، لغته، موطنه، فلكل فرد الحق في المحافظة على حياته الشخصية وله الحق في العيش في محيط نظيف لا يشعر أنه يخضع للإكراه والعنف أيا كان نوعه ومصدره.

يقصد بالأمن الشخصي بحماية الفرد من العنف المشروع والغير مشروع، فالعنف ليس ظاهرة عضوية بل هو نتاج مجتمع يتميز باللامساواة والإقصاء[1].

خامسا: الأمن السياسي:

أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1994 صراحة إلى الأمن السياسي وعرفه على أنه :(الحماية من التهديد والقمع السياسي، والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة)، وهو ضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز أو استثناء، في ظل غياب القمع والعنف السياسي.

تهديدات خطيرة، خاصة وأنه يؤثر تأثيرا مباشرا على باقي الأبعاد على أساس أن الأداة الأساسية لتحقيقه تتمثل في أداء الهياكل الأساسية للدولة والتي يمكنها أن تضغط على باقي الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية، كذلك يشمل الأمن السياسي، حق الأفراد بالتمتع بالاستقلالية في اختيار ممثليهمو المشاركة السياسية،ولهم الحق كذلك في تشكيل المعارضة في ظل الديمقراطية ،ومبادئ الحكم الراشد. ويندرج ضمن الأمن السياسي الأمن القضائي لأنه لكل شخص الحق في اللجوء القضاء العادل الغير متحيز لأي سلطة غير سلطة القانون، أي الحق في محاكمة عادلة في دولة القانون[2].

سادسا: الأمن الصحي:

يقصد به بالأمن الصحي تمكين الإنسان من العيش في بيئة تحميه من الأمراض، كما توفر له الحق في التداوي والوقاية من هذه الأمراض، وبالتالي فهو يتمحور حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي قد تواجههم، على الرغم من التقدم الذي تشهده مستويات الرعاية الصحية فهناك إحصائيات تثبت أن هناك أكثر من عشرين مليون شخص يموتون بسبب

1- إنعام عبد الكريم أبو مور، المرجع السابق، ص ص64-65.

2-سلام سميرة، **الأمن الإنساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان**، العلوم في الحقوق، أطروحة دكتوراه ،جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2016، ص ص42-43 .

بعض الأمراض الخطيرة التي لا يمكن علاجها[1]، ونجد من أهم العوامل التي تؤثر على الأمن الصحي سوء التغذية سواء ما تعلق بالنقص في كمية الغذاء المتوفر، أو في نوعية الغذاء، بالإضافة إلى التلوث البيئي والفقر الذي أثر سلبا على الأمن الصحي[2].

سابعا :الأمن المجتمعي:

هو شعور الأفراد بانتمائهم لجماعة أو لمجتمع يوفر لهم هوية ثقافية ومجموعة من القيم، ويقوم الأمن الاجتماعي على منح المواطنين فرص الانخراط في المجتمع والحياة الاجتماعية وهو مرتبط أشد الارتباط بحق البقاء (....) أو بناء على ذلك يركز الأمن المجتمعي على الحفاظ على جماعة ثقافية كانت أو اجتماعية من خلال ضمان احترام الآخر، مع ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الجماعات وذلك يكون مرتبط بتحقيق فكرة التضامن الاجتماعي من خلال تحقيق التآلف بين الأفراد والجماعات، وبالتالي فإن الأمن الاجتماعي بإمكانه تجنب الصراعات والمشاكل المتعلقة بها لأن تزايد الحرمان من الحقوق الأساسية يؤدي إلى تقليص انتماء المواطنين للمجتمع والتأثير على أمنهم الاجتماعي.

كما يعد الأمن الاجتماعي من جهة أخرى مهددا بواسطة النمو الديموغرافي السريع، كالفقر، الهجرة، التدفق الواسع للاجئين، وفقدان الشعور بالانتماء وهو ما يؤدي إلى العديد من الصراعات بين الجماعات وما ينتج عنه أيضا التعصب والتطرف القومي أو الديني من ثم تتزايد الصراعات داخل الدولة الواحدة أو بين الدول.

بالتالي تعتبر الأبعاد السبعة للأمن الإنساني متكاملة فيما بينها فلا يمكن إقصاء أي بعد من هذه الأبعاد لأنها تتضمن مجتمعة تحرر الإنسان من الخوف ومن الحاجة، وأن هذا التشابك بين أبعاد الأمن الإنساني يجعل كل بعد يؤثر في الآخر فالحقوق السياسية والمدنية بحاجة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهذه الأخيرة لا يمكن الانتفاع بها دون وجود حقوق مدنية وسياسية[3].

في ظل هذه الأبعاد التي تشكل كل منها متغيرات لتحقيق الأمن الإنساني حدد تقرير الأمم المتحدة أربع خصائص شمولية لمفهوم الأمن الإنساني.

1-تقرير التنمية البشرية لعام 2000،**"الأهداف الإنمائية للألفية"**،برنامج الأمم المتحدة الإنمائيمنشورات نيويورك، ص12.

2-، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009،**"تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"**،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية، منشورات نيويورك ،ص26.

3-سميرة سلام،المرجع السابق ،ص ص44-45.

الفصل الأول

الأمن الإنساني دراسة في المفهوم

أ- **الأمن الإنساني شامل وعالمي:** حيث أن العديد من هذه التهديدات هي تهديدات مشتركة بين كل البشر ما تعلق بالهجرة والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والتلوث، وانتهاك حقوق الإنسان[1].

ب- **ترابط مكونات الأمن الإنساني:** فعندما يتعرض هذا الأمن للتهديد فإن كل الأمم تكون معنية بذلك مثل المجاعة، الأمراض، التلوث، وتهريب المخدرات، الإرهاب، النزاعات العرقية، التفكك الاجتماعي، وبالتالي لم تعد هذه الظواهر معزولة عن بعضها وبالتالي نتائجها تنعكس على الجميع[2].

ج- **الأمن الإنساني محوره الإنسان:** فهو يخص نوعية البشر كيف يعيشون في المجتمع وكيف يمارسون بحرية خيارتهم فالأمن الإنساني يضع الفرد في مركز التحليلات وذلك من خلال تحديده مجموعة واسعة من الظروف التي تهدد بقاءه ورفاهيته والحدود التي تكون فيها الإنسانية مهددة.

هـ- **الوقاية المبكرة:**تعتبر من أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق ذلك أن التصدي لتلك التهديدات تكون أقل تكلفة في بدايتها[3].

المطلب الثاني: مستويات تحقيق الأمن الإنساني.

أولا: على المستوى المحلي.

أ- على مستوى الفرد: يتطلب تحقيق الأمن الإنساني على مستوى الفرد الأخذ بمحورية الفرد وهذا لتمكينه من أداء حقوقه لكي يتحول من الخوف والحاجة وهو ما يستدعي تحقيق الأبعاد الأمن الإنساني والتي جاء بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الشخصي، الأمن السياسي، الأمن الغذائي الأمن البيئي، الأمن الصحي، والأمن المجتمعي.

بالتالي لا يمكن إقصاء أي واحدة منها لأنها مجتمعة تضمن تحرر الإنسان من الخوف والحاجة[4].

1-United Nations development program, 1994, op.cit, p23.

2-Programme des nations unies pour le développement humain, **rapport mondial sur le développement humain 1994 (PNUD 1994**), paris:economica, p23.

3-عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري للجزائر، وأروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر :المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2005،ص،26.

4-بشكيط خالد ، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر، كلية ا والعلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية، 2011،ص57.

ب- على مستوى الدولة: بالرغم من أن المفهوم الجديد للأمن يركز على الأمن الإنساني إلا أنه لا يلغي أمن الدولة بل يجعله مكملا له، وبالتالي فتحقيق أمن السكان يزيد من شرعية واستقرار الدولة عن طريق تحقيق الانسجام داخل المجتمع وضعف الدولة بالمقابل يعد تهديدا لأمن سكانها والدليل على ذلك ظهور لما يعرف بالدولة الفاشلة أو الضعيفة أو حتى المنهارة التي أدت بدورها إلى انتهاكات جسيمة للأمن الإنسان[1].

ثانيا: على المستوى الإقليمي.

في ظل وتعقد وتشابك قضايا الأمن الإنساني فإن التعاون الإقليمي أصبح إطارا ملائما لمواجهة مصادر تهديد أمن الإنسان، ويعرف الأمن الإقليمي في أبسط معانيه على أنه ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة يبعضها البعض الذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو خارج إطار النظام الإقليمي.

ذهب بوزان نحو استخدام مصطلح الأمن المجتمعي ليشمل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره" يتضمن مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها لدرجة وثيقة بحيث تصبح أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض".

يرى بوزان أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، وعلى هذا فإن مصطلح "المجتمع الأمني" هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل أساسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية[2].

ثالثا: على المستوى الدولي.

أضحت مسألة الأمن الإنساني ذات بعد عالمي بغض النظر على اتخاذ الفرد كمرجعية للتحليل ، فمفهوم الأمن الإنساني مفهوم شامل حيث أصبح أمن الجميع لأجل الجميع ، إذ أن تحقيق الأمن الإنساني يؤدي إلى تحقيق الأمن العالمي،و يؤدي بذلك إلى الاستقرار العالمي والذي بدور ينعكس على الأمن الدولي والإقليمي.

أصبح التعاون ضروري لتأمين مستقبل مشترك أي أن كل دولة هي بحاجة إلى الأخرى وهذه الرؤية للنظام الدولي دفعت بتشكيل مقاربة أمنية تؤكد على ضرورة الذهاب إلى أبعد من

1- المرجع نفسه، ص57.

2-سليمان عبد الله الحربي، **"مفهوم الأمن"مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص20.

الفصل الأول

الأمن الإنساني دراسة في المفهوم

المصالح الفردية للدول والأخذ بعين الاعتبار أن التعاون الدولي في مختلف الميادين، والأكيد أن الأمن الذي قد يظهر في أحد المستويات (الأمن العالمي، الأمن القومي، الأمن الإنساني) يؤثر على باقي المستويات.

من هنا يتجلى أن الأمن الإنساني يعد بعدا جديدا قادرا على إعطاء تناسق كبير بين الآمن العالمي والقومي[1].

[1] -حموم فريدة، **الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**،المرجع السابق ص،80

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

يؤكد الأمن الإنساني على ضرورة حماية الفرد من الخوف ومن الحاجة من طرف الجميع،سواء كانوا أفراد أم جماعات أم دول أم منظمات،في أي مكان يتواجدون فيه ذلك انطلاقا من فكرة المواطنة العالمية،والانعكاسات التي تلحق بالجميع جراء معاناة البعض اثر التوترات والنزاعات الداخلية، فضلا عن تزايد وتيرة التهديدات سواء تعلقت بالجانب الصحي، البيئي، السياسي، الغذائي، الاقتصادي، أضحت هذه التهديدات تستدعي حق التدخل الإنساني، وبالتالي تطورت عمليات تحقيق الأمن من مفهوم أمن جماعي يهدف إلى حماية سيادة الدول، إلى مفهوم الأمن الإنساني الذي يهدف إلى حماية المدنيين.

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:المبحث الأول يتناول تعريف التدخل الإنساني، مع إبراز الأساس القانوني الذي يقوم عليه مبدأ التدخل الإنساني، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى أبرز تدخلات الأمم المتحدة انطلاقا من منظور الأمن الإنساني، أما المبحث الثالث فهو عبارة عن مبحث تقييمي لحصيلة ما أنجزته الأمم المتحدة من خلال تدخلاتها الإنسانية.

المبحث الأول: مفهوم التدخل الإنساني ومشروعيته في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

المطلب الأول: تعريف تدخل الإنساني.

أصبح التدخل الإنسانيقاعدة عرفية استوجبتها التغيرات الدولية المعاصرة في المجتمع الدولي غير أن الفقه الدولي اختلف في تحديد مفهوم التدخل الإنساني بين من يدافع عن مفهوم ضيق للتدخل الإنساني والذي لا يتم إلا من خلال العمل العسكري، بينما يدافع الاتجاه الثاني عن مفهوم واسع للتدخل الإنساني حيث يعتبر أن التدخل لا يتم عن طريق استخدام القوة العسكرية فحسب بل يتم أيضا بوسائل أخرى مثل الضغوط الاقتصادية، السياسية، الدبلوماسية وغيرها[1].

أولا / المفهوم الضيق للتدخل الإنساني.

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التدخل الإنساني يقتصر تنفيذه على استخدام القوة المسلحة[2]، ووفقا لرأيهم يعرف التدخل الإنساني بأنه: المساعدة المصحوبة باستخدام القوة والهادفة

1-خالد حساني،**" السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية"**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني،جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق، المجلد 5، العدد 1، 2012، ص 9.

2-المرجع نفسه، ص 10.

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

إلى توفير الحماية لمواطني دولة ما إزاء المعاملة التعسفية الغير إنسانية التي يتعرضون لها، والمتجاوزة للحد والتي لم تراعي- أي هذه الدولة أن سيادتها- يفترض أن تبنى على أسس العدالة والحكمة[1].

يعرف أنصار هذا الاتجاه ومنهم أنتوان روجي التدخل الإنساني بأنه: العمل العسكري الذي تلجأ إليه دولة أو مجموعة دول ضد حكومة دولة أجنبية وذلك يهدف وقف الأعمال التي تتنافى مع القوانين الإنسانية، والتي تلجأ إليها أو تسمح باللجوء إليها هذه الدولة ضد الأفراد[2].

ثانيا / مفهوم الواسع للتدخل الإنساني.

يفيد المفهوم الواسع التدخل الإنساني، ذلك التدخل الذي يتم دون استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، حيث يستند أنصارها إلى استخدام الوسائل السياسية والاقتصادية لتحقيق أهداف ذلك التدخل.

من أنصار هذا الاتجاه نجد الأستاذ ماريو بيتاتي(mario betati) يعتبر من الفقهاء المعاصرين الذين تبنوا فكرة التدخل الإنساني بمفهومه الواسع الذي يعتبر أن التدخل الإنساني لايتم تنفيذه باستخدام القوة، وإنما يمتد إلى" إمكانية اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية بشرط وقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان"[3].

يرى حسام أحمد محمد الهنداوي أن التدخل الإنساني لأسباب إنسانية لا يكون باستخدام القوة المسلحة فقط، بل بكافة وسائل الضغط السياسي، والاقتصادي، أو الدبلوماسي... الخ ضد الدولة التي ينسب إليها الانتهاك الجسيم والمتكرر لحقوق الإنسان،بهدف جعلها تضع نهاية لمثل هذه الممارسات[4].

يعرف محمد يعقوب عبد الرحمان التدخل الإنساني بأنه: عمل إرادي منظم تقوم به وحدة سياسية سواء كانت دولة، أو مجموعة من الدول، أو منظمة دولية عالمية، أو إقليمية، بالوسائل التي تشمل جميع أشكال الضغط السياسي، والاقتصادي والدبلوماسي، من أجل وقف الانتهاكات

1-محمد المجذوب،**القانون الدولي العام**،(ط1، بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية، 2003)، ص 240.

2-أنس أكرم محمد العزاوي، **التدخل الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي-دراسة مقارنة-** (ط1، الأردن : دار الجنان للنشر والتوزيع،2009)، ص 90.

3-عبد القادر بوراس، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**. الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 178.

4- معمر فيصل خولي،**الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني**،(ط1،القاهرة:دار العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص 15.

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

الصارخة والمنظمة لحقوق الإنسان في دولة معينة في حالة عدم قدرة هذه الأخيرة على حماية مواطنيها[1].

بالنظر إلى التعاريف السابقة الذكر فإننا نتفق مع أنصار الاتجاه الذي يوسع من مفهوم التدخل لأسباب إنسانية والذي لا يحدث فقط باستخدام القوة المسلحة وإنما يحدث بوسائل أخرى سياسية كانت، أو اقتصادية،أو دبلوماسية، مادام الهدف منها حماية حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: مشروعية التدخل الإنساني وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

يستند التدخل الإنساني إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة خاصة المادة 4/2 والمادة 2 /7 بالإضافة إلى المادتين 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة.

أولا / المادة 2/ 4 من ميثاق الأمم المتحدة كأساس للتدخل الإنساني.

إذ تنص المادة 2 /4من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه أخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة "[2]، وبالتالي فحسب مضمون المادة فإن القوة تصبح عمل غير مشروع في حال كانت موجهة ضد سلامة أراضي الدولة، أو استقلالها السياسي أو أنها لا تنسجم مع مقاصد الأمم المتحدة، وبالتالي لابد من اللجوء إلى تحليل المادة 2 / 4 كأساس قانوني للتدخل الإنساني.

أ/ التدخل الإنساني لا يستهدف انتهاك سلامة أراضي إحدى الدول أو استقلالها السياسي.

إن مؤيدي التدخل الإنساني يرون أن التدخل الإنساني يكون مشروعا إذا لم يكن من شأنه المساس بالسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدولة، خاصة إذا كان هذا التدخل من شأنه وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان فإن حماية هذه الحقوق يعد عملا مشروعا.

و قد تحدث العديد من الكتاب حول مشروعية التدخل الإنساني في حالة كونه لا يمس السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدولة إذ يذهب توماس (thomas) إلى القول بأن

1-حسام أحمد الهنداوي، **التدخل الدولي الإنساني- دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي-** .القاهرة :دار النهضة العربية،1997 ، ص 52 .

2-خالد حساني، **" السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية "**، المرجع السابق، ص 13 .

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

التدخل الذي لا يلحق ضرر بسلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لا تمنعه الفقرة الرابعة من المادة الثانية.

في هذا الصدد يرى ستون(stone) كذلك بأن ما تحرمه الفقرة الرابعة من المادة الثانية ليس التهديد بالقوة أو استخدامها ولكن فقط تلك الأعمال الموجهة تحديدا ضد سلامة الأراضي الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة ما[1].

ب/ التدخل الإنساني يحقق مقاصد الأمم المتحدة.

يذهب مؤيدو هذا الاتجاه إلى أن احترام وحماية حقوق الإنسان تعتبر من بين أهم مقاصد الأمم المتحدة، وبما أنا التدخلات الإنسانية تهدف إلى حماية حقوق الإنسان فهي لا تتنافى ومقاصد الأمم المتحدة، ويذهب ريزمان بالقول أن مشروعية التدخل الإنساني تعتمد على الهيكل الرئيس لمقاصد الأمم المتحدة، وبالتالي فإنه يجوز للدول القيام بالتدخل الإنساني إذا كان ينسجم مع مقاصد الأمم المتحدة والمتمثلة في حماية حقوق الإنسان[2].

ثانيا / المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة كأساس للتدخل الإنساني

تنص المادة 7/ 2 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدول، وليس فيه ما يقتضي للدول الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق "[3]، ويتضح من قواعد هذا النص أن التحريم الوارد فيها ليس تحريما مطلقا بل إنه مقتصر على التدخل في المسائل التي تدخل في الاختصاص الداخلي للدول،وبالتالي فإن التدخل الإنساني لا يعد محرما إذا كان تطبيقا لتدابير القمع الواردة في الفصل السابع[4]، وبناء عليه يمكن للأمم المتحدة أن تتدخل في الأحوال التي يحدث فيها اعتداء على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من جانب دولة أو مجموعة من الدول، و لا يمكن الاحتجاج بالمادة 7/2 لوقف فكرة التدخل في شؤون دولة ما إذا ما وجدت أسباب إنسانية تلزم ذلك خاصة وأن ميثاق الأمم المتحدة يعتبر مسألة الاختصاص الداخلي مسألة

1-سلوان رشيد السنجاوي، **التدخل الإنساني في القانون الدولي العام**، (ط1 عمان: دار قنديل للنشر، 2011)، ص ص 165-166 .

2-أنس أكرم العزاوي، **التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي – دراسة مقارنة -**، المرجع السابق، ص ص 181-182 .

3-مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، **تدخل الأمم المتحدة في التزامات المسلحة عين ذات طابع دولي**،(ط1، القاهرة :دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003)، ص 184 .

4سلوان رشيد السنجاوي، المرجع السابق، ص 182 .

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

مرنة ومتطورة في ضوء تطور وتغير الظروف والأوضاع الداخلية والخارجية، خاصة وأن في إطار حقوق الإنسان أين تعلو حماية حق الفرد على سيادة الدولة. ومن الواضح أن التطورات الدولية ترفض فكرة الاختصاص المطلق للدولة فيما يخص مسألة حقوق الإنسان وأصبح بذلك اصطلاح الشؤون الداخلية لدولة ما يفسر بما يتناسب مع طبيعة الظروف الدولية والحالة الراهنة للنظام الدولي، ومن هنا تكمن أهمية أحكام الفصل السابع، إذ أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ليس من شأنه أن يخل بتطبيق التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ومن ثم فإن إصدار مجلس الأمن أي قرار بتطبيق التدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق ضد أي دولة لاعتبارات إنسانية لايعد عمل غير مشروع [1].

ثالثا / المادتان 55 و 56 من الميثاق ألأممي كأساس للتدخل الإنساني.

تنص المادة 55 على أنه " رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب" فإن الأمم المتحدة تعمل على:

أ/ -تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير كل الاحتياجات الضرورية لكل فرد ولا يكون ذلك إلا من خلال النهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ب/- إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية، كذلك تعزيز التعاون في مجال الثقافة والتعليم الذي من- شأنه الرقي بمستوى الفرد.

ج/- احترام حقوق جميع الأفراد والحرص على ضمان حرياتهم بلا تمييز بسبب الجنس واللغة أو الدين[2].

كما يستند التدخل الإنساني إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة خاصة المادة 56 والتي تفرض على الدول الأعضاء التعهد جميعا بأن يقوموا متفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع المنظمة لإنجاز الأهداف المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين.

بالتالي فالإشارة في هذا النص واضحة لما يتضمنه من التزامات قانونية حاسمة من أجل احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،و يتضح من خلال هاتين المادتين أن هناك نية أكبر من قبل الأمم المتحدة للتدخل من أجل الارتقاء بحقوق الأفراد وحرياتهم في جميع المجالات، كما أن

1-أحمد أبو عبد الله أبو العلا،**تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين مجلس الأمن في عالم متغير،(**ط1، القاهرة :دار الكتب القانونية، 2005)، ص 159 .

2المرجع نفسه، ص ص159-160.

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

التفسير الواسع لهاتين المادتين يعطي للأمم المتحدة صلاحيات اكبر للتدخل من أجل إرساء مضامين الأمن الإنساني[1].

المبحث الثاني: تدخل الأمم المتحدة الإنساني وفق منظور الأمن الإنساني.

المطلب الأول : التدخل في الجانب السياسي والشخصي.

أولا : التدخل الإنساني في الجانب السياسي.

تعد قضايا حقوق الإنسان السياسية من أهم القضايا المثارة على المستوى العالمي، حيث أن هناك انتقادات موجهة للعديد من النظم خاصة في الدول النامية ذلك لعدم إعطاءها الاهتمام الكافي بحقوق الإنسان من خلال سياستها المصادرة للشرعية الشعبية، والممارسة للقتل والتعذيب. [2]

جاء انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان تحت إشراف الأمم المتحدة في فيينا عام 1993 بمثابة نقطة تحول في طبيعة الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل تعزيز و احترام حقوق الإنسان،و خلال هذا المؤتمر تمت لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية تبني عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمعنى الغربي، حيث وافق المؤتمرون على أن تعد الديمقراطية أساس شرعية الحكم مادامت توفر النظام السياسي الأفضل الذي يوفر بدوره ضمانات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[3].

بذلك أصبح التدخل من أجل الديمقراطية يأخذ بعدا جديدا باعتبار أن الأنظمة الغير الديمقراطية تقوم بارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وان الحرية في اختيار نظام الحكم إذا ما أسيء استخدامها تشكل تهديدا، ومن أمثلة ذلك تدخل الأمم المتحدة في هايتي بعد الإطاحة برئيسيها المنتخب جان برتراند أرستيد في 29 -02-1991 إثر حدوث انقلاب عسكري، مما أدى إلى حدوث توترات رغم مساعيها لتسوية النزاع وإرجاع الحكومة الشرعية، إلا أن المسعى فشل الأمر الذي أدى بمجلس الأمن إلى إستصدار قرار في 31-04-1994 الذي أذن للدول

1- عبد الصمد ناجي، ملاياس " **الأمم المتحدة والتدخل الإنساني في إطار الواقع الدولي وأثره على حماية حقوق الإنسان** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، 2010، ص 28.

2-محمد أحمد علي العدوي، " **الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة** "،تاريخ الدخول 2017/4/10/https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf.

3-حسن نافعة،الأمم المتحدة **في نصف قرن.دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**.الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب،1995،ص ص382 -384.

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

الأعضاء بتشكيل قوة دولية تابعة للأمم المتحدة مهمتها تسهيل عودة الرئيس المنتخب إلى السلطة وقد نجحت في القضاء على الانقلاب وعودة الرئيس[1].

كذلك نجحت الأمم المتحدة في إقامة حكومات منتخبة بإشراف منها في جنوب إفريقيا سنة 1994، والموزمبيق سنة1994 [2]،نجد كذلك تدخل الأمم المتحدة في الكو ديفوار حيث تعود جذور الأزمة الافوارية لعام 2011 بعد إجراء الانتخابات الرئاسية و فوز الرئيس المنتخب حسن وتارا في الوقت الذي رفض فيه الرئيس المنتهية ولايته لوران غباغبو لنتائج الانتخابات مما أدى إلى خلق أزمة سياسية حادة الأمر أدى إلى اندلا ع مواجهات بين مؤيدي الرئيسين خلفت بدورها الآلاف من القتلى، والجرحى، والنازحين [3].

في تاريخ 30مارس 2011 أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 1975 الذي أدان فيه الرئيس المنتهية ولايته بعدم قبول الحل السياسي، واستنادا إلى نفس القرار أعلنت بعثة الأمم المتحدة بتاريخ 5 أفريل 2011 إطلاق عملية حماية السكان المدنيين إلى أن تم اعتقال الرئيس المنتهية ولايته،و اعتمد مجلس الأمن بذلك القرار رقم 1980 الذي رحب من خلاله بالحسن وتارا بصفته رئيسا للدولة[4].

ثانيا / التدخل في الجانب الشخصي.

شهدت نهاية فترة الحرب الباردة تزايد كبير في حجم التهديدات التي أثرت بشكل كبير على أمن الأفراد، و قد طرح تقرير التنمية البشرية لعام 1994 أشكال التهديدات التي يتعرض لها الأفراد والتي تتضمن :" تهديدات الدولة " التعذيب الجسدي "، وتهديدات دول أخرى (الحرب)، وتهديدات من جماعات أخرى من الناس " التوتر العرقي "،وتهديدات من أفراد أو عصابات،أو تهديدات موجهة ضد المرأة، أو تهديدات موجهة ضد الأطفال وتهديدات للنفس (الانتحار

1- محمد غازي ناصر الجنابي، **التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام** (ط1، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)،ص ص271-272.

2- عبد الصمد ناجي ملاياس،" **الأمم المتحدة والتدخل الإنساني"**، المرجع السابق، 2010، ص 137.

3 احمد محمد، " **الانتخابات في ساحل العاج والموقف الغربي، الفرنسي أنموذجا**"،دراسات دولية، العدد 56، دون ذكر السنة،ص ص 49-50.

4-أحمد رجدال، **حماية حقوق الإنسان من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية**، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016،ص ص 139-143.

واستعمال المخدرات)"، كلها أضحت تمس الفرد مباشرة[1] .إلا أن ما يمكن ملاحظته أن النزاعات المسلحة التي أضحت تحدث نتيجة لأسباب اثنيه أو دينية تعد من بين التهديدات التي أصبح لها تأثيرا كبير على امن الأفراد لأنها أكثر الضحايا فيها هم مدنيون، وبذلك برز دور الأمم المتحدة بوضوح من خلال تدخلاتها في الكثير من الحالات التي شهدت انتهاكات خطيرة لحقوق الأفراد ومن بين هذه التدخلات.

تدخل الأمم المتحدة في الصومال بعد الإطاحة برئيسها بتاريخ 21 -02 1992 حيث احتدم الصراع بين العشائر والطوائف، الأمر الذي جر دولة الصومال إلى مأساة شكلت بذلك عامل حاسم أمام تدخل الأمم المتحدة، وكان هذا التدخل الذي سمي بعملية استعادة الأمل أول تدخل إنساني من أجل مساعدة الملايين من الصوماليين، الأمر الذي دفع بمجلس الأمن إلى استصدار القرار رقم 794 بتاريخ 32 ديسمبر 1993 الذي خول فيه للدول الأعضاء حق استخدام كل الوسائل اللازمة من أجل توفير بيئة أمنة لعملية الإغاثة الإنسانية[2].

نجد كذلك أيضا تدخل الأمم المتحدة في البوسنة بعد تأزم الوضع الإنساني في المنطقة بسبب الجرائم التي اقترفتها القوات الصربية في حق مسلمي البوسنة، الأمر الذي دفع بمجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم770 بتاريخ 13- 08-1992 الذي يعتبر بمثابة سند قانوني ومؤشر هام للمهام الإنسانية التي أوكلت لذوي القبعات الزرق وذلك من خلال تكثيف الجهود الرامية لإيصال المساعدات الإنسانية للمنطقة [3].

كما لا ننسى تدخل الأمم المتحدة في رواندا التي شهدت أبشع الجرائم ضد الإنسانية بسبب المذابح التي قامت بها أغلبية الهوتو ضد التوتسي، الأمر الذي دفع بمجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 929 الصادر في 22- 07-1994 اعترف من خلاله بجسامة الأزمة الإنسانية في رواندا من خلال إعطاءه الإذن للدول الأعضاء بشن عملية مؤقتة تهدف إلى حماية المدنيين المعرضين للخطر [4]،كذلك نجد تدخل الأمم المتحدة في كوسوفو بسبب انفجار الوضع الأمني وذلك نتيجة

1-تقرير التنمية البشرية لعام 1994، " **أبعاد جديدة للأمن البشري** "، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منشورات نيويورك، 1994، ص 30.

2-بوراس عبد القادر، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**، المرجع السابق، ص ص 268 -270.

3-المرجع نفسه، ص ص262-265.

4-معمر فيصل خولي، الأمم **المتحدة والتدخل الدولي الإنساني**، المرجع السابق، ص ص190- 196.

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

لسياسة التطهير العرقي الذي مارسته القوات الصربية ضد مسلمي البوسنة وغيرها من التدخلات سواء تعلق الأمر بالإرهاب أو الجريمة أو الاتجار بالمخدرات .

المطلب الثاني : التدخل الإنساني في الجانب الغذائي والاقتصادي.

أولا : التدخل في الجانب الغذائي.

تعتبر مشكلة الغذاء في العالم واحدة من أهم المشكلات الكونية التي تواجه البشرية وأصبحت أكثر حدة في عصرنا الراهن، وتظهر معطيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أنه يوجد أكثر من مليار ونصف مليار شخص يتحملون مختلف أشكال سوء التغذية وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب وفي مقدمتها:الجفاف وغيرها من الظواهر[1] المرتبطة بالمناخ،بالإضافة إلى تزايد وتيرة النزاعات التي أثرت بالسلب على الأمن الغذائي.أصبحت مسألة الأمن الغذائي أحد الاهتمامات الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدةو هدفا رئيسيا من أهدافها، وقد جاء انعقاد مؤتمر القمة العالمية للغذاء في روما عام 1996 بإشراف الأمم المتحدة من بين أهدافها لمناقشة السبل الكفيلة للحد من مشكلة نقص الغذاء، وكان من نتائجه التوصل إلى تحديد وضع أهداف تصبوا في مجملها إلى تخفيض حالات سوء التغذية إلى النصف بحلول 2015متخذين الفترة بين عامي 1990 و 1992 كفترة مرجعية، كذلك حدد المؤتمر بلوغ نسبة خفض 50% من أعداد السكان الذين يعانون من مشكل نقص الغذاء خلال الفترة ما بين 1990 و 2015[2].لذلك بذلت الأمم المتحدة جهودا من أجل التصدي لأزمة الغذاء،ويعد برنامج الغذاء العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة أكبر منظمة إنسانية تعنى بمكافحة الجوع عبر العالم، حيث يقوم بتقديم الغذاء في حالات الطوارئ لمن هم في حاجة إليه لإنقاذ ضحايا الحروب، والصراعات الأهلية والكوارث الطبيعية . ويعد برنامج الأغذية العالمي إحدى منظمات الأمم المتحدة المهمة الذي يعتمد في تمويله على التبرعات الطوعية، و يعمل بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، وهي منظمة الأغذية والزراعة(Fao)،والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ifad).حيث يقدم البرنامج كل عام مساعدات غذائية لأكثر من 90 مليون شخص في أكثر من 70 بلدا حول العالم[3]، واستطاع البرنامج مساعدة 102 مليون من الناس في حوالي 78 دولة من خلال إمدادهم بالغذاء

1-محمد دياب،**"المشكلة الغذائية في العالم جوهرها وأسبابها الحقيقية"**، مجلة الجيش، العدد2013،،85 ص.

2-المبروك علي جلالة، " **السكان والغذاء والواقع والأفاق"**، مجلة الجامعة، العدد 16، 2014، ص126 .

3-برنامج الأغذية العالمي،**"لمحة عامة"**،تاريخ الاطلاع2017/4/12 http://ar.wfp.org/overview

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء سنة2010[1]، والى جانب برنامج الغذاء العالمي تصدى البنك الدولي لأزمة الغذاء العالمية في أوائل 2008 من خلال برنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية (GFRP) الذي يتلقى التمويل من البنك الدولي للإنشاء، والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية من اجل مساعدة الجهات المتعاملة في مواجهة الآثار المباشرة لأزمة الغذاء وتشجيع السياسات الزراعيةو تسهم موارد الصندوق حاليا في تمويل عمليات يفوق حجمها 1.6 مليار دولار تصل منفعتها إلى 66 مليون من المستضعفين في49 بلدا عبر العالم أكثرها في إفريقيا[2].

ثانيا / التدخل في الجانب الاقتصادي.

أدت البيئة الاقتصادية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة إلى بروز مجموعة من التحديات من خلال اتساع الهوة بين شمال الغني والجنوب الفقير، بالإضافة إلى هشاشة الاقتصاديات الوطنية التي أصبحت مهددة بفعل عولمة الاقتصاد وغيرها، أدت إلى تداعيات خطيرة منها ارتفاع معدلات الفقر، ونقص الدخل كانت لها انعكاسات على الأمن الاقتصادي، ومن أجل مساعدة هذه الدول على مواجهة هذه التحديات، وللاستجابة الفعالة لها كرست[3]، الأمم المتحدة اهتمامها ومواردها من أجل تحسين مستويات المعيشة، والقدرات البشرية في كافة أنحاء العالم، إذ تقوم الأمم المتحدة بتقديم مساعدات تنموية رسمية في صورة قروض مالية للدول النامية، وبصفة خاصة تلك التي تعاني من الفقر المدقع، وانخفاض في معدل التنمية حيث تعد هذه الدول الفقيرة محط اهتمام المنظمة في برامج المساعدة والتنمية[4].

ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهم آلية على الصعيد العالمي إذ يضطلع بأنشطة لصالح التنمية من خلال برامج عالمية وإقليمية وهذا البرنامج ينشر سنويا منذ عام 1990 ما يعرف بالتقرير العالمي للتنمية البشرية، ويقوم بأنشطة في أكثر من 150 بلد، ويوفر الدعم ل5900 مشروع إنمائي من أجل التخفيف من حدة الفقر، وخلق فرص عمل للشباب وتصل القيمة الإجمالية

1-ويكيبيديا الموسوعة الحرة،" **برنامج الغذاء العالمي**"، تاريخ الدخول 2017/3/17 . https://ar.wikipedia.org/wiki

2-البنك الدولي، "**برنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية**"،تاريخ الدخول2017/3/10 . http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/11/global-food-crisis-response-program results-profile.

3-عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**،دون ذكر مكان ودار النشر، 2010، ص 147 .

4-المرجع نفسه، ص 148.

للمشاريع التي يمولها البرنامج إلى 7.5 مليار دولار[1]، ويذهب ما يقارب 90 % من ميزانية البرنامج إلى 66 دولة من أفقر دول العالم، الى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يلعب البنك الدولي دورا كبيرا في الحد من ظاهرة الفقر فهو يدعم عملية إيجاد مناخ جيد للاستثمار،ويساعد على تعزيز النمو، وخفض أعداد الفقراء، ذلك من خلال تحسين فاعلية مشروعاته في البلدان النامية من خلال تقديم أكثر من 12000 من المشاريع عبر 170 بلد حول العالم[2].

كذلك هناك مبادرة أخرى طرحها البنك الدولي مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة ومنذ عام 2000 قدم البنك الدولي 17 بليون دولار كقروض إنمائية لأكثر من 100 بلد نام[3]، كما يوفر صندوق الأمم المتحدة التنمية الزراعية (IFAD) منحا وقروضا منخفضة الفائدة للفئات الأشد فقرا حيث استثمر الصندوق أكثر من 15 مليار دولار، وساعد أكثر من 430 مليون شخص عبر العالم من أجل زيادة دخلهم، ويدعم الصندوق حاليا أكثر من 240 برنامجا ومشروعا في 147 بلد حول العالم تمثل القارة الإفريقية الأولوية الكبيرة للأمم المتحدة من خلال تخصيص برامج تنموية لمحاربة الفقر خاصة وأنها موطن للغالبية الكبيرة من الفقراء حيث تتحصل على 36 في المائة من إنفاق الأمم المتحدة على التنمية وهو أكبر نصيب بين مناطق العالم، وكل وكالات الأمم المتحدة لديها برامج خاصة لصالح إفريقيا[4].

المطلب الثالث : التدخل الإنساني في الجانب البيئي و الصحي.

أولا : التدخل الإنساني في الجانب البيئي .

مما لاشك فيه أن الحفاظ على البيئة أضحى من القضايا المثارة على الصعيد العالمي، وبرزت بوضوح جهود منظمة الأمم المتحدة حيث لعبت دور هاما في ترسيخ القواعد والمبادئ نحو الاعتراف بحق الإنسان في العيش والتمتع ببيئة نظيفة وسليمة[5]،وقصد التدخل من أجل مواجهة التهديدات البيئية لجأت الأمم المتحدة إلى عقد العديد من المؤتمرات الدولية لمعالجة المشاكل البيئية،

1- ميلود غربي، **مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة**،(ط1، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008)، ص 80 .

2- الأمم المتحدة، **"التنمية الاقتصادية"**، تاريخ الدخول http://www.un.org/ar/un60/60ways/ec_dev. 2017/3/3

3- مركز الإنتاج الإعلامي،**"مكافحة الفقر"**، 2007.ص86.

4-المرجع السابق.

5- وافي حاجة، **" الاهتمام الدولي بحماية البيئة "**، تاريخ الدخول 2017/04/12 http://www.droitetentreprise.org/web /

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

وتوظيف وكالتها المتخصصة من أجل التدخل لمواجهة هذه التحديات التي أصبحت تشكل مصدر تهديد للأمن الإنساني.

أولا **/ المؤتمرات الدولية:**

-مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة بستوكهولم: تم تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان عام 1972الذي جاء بمثابة نقطة تحول في تطور السياسة البيئية الدولية[1]،إذ تمثلت أهداف المؤتمر في تنبيه الشعوب بالأخطار البيئية، وانتهى المؤتمر إلى إصدار إعلان حول البيئة الإنسانية متضمنا أول وثيقة دولية تبرز مبادئ العلاقات بين الدول في مجال البيئة[2]، وركز المؤتمر على ضرورة بناء نظرة مشتركة من أجل تحسين البيئة الإنسانية، ذلك من خلال الربط بين قضايا البيئة وقضايا الإنسان، و يعتبر أول جهد دولي يعطي حق عالمي في مجال حماية البيئة[3].

-مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ريودي جانيرو: المعروف باسم قمة الأرض، إذ يعتبر امتداد لمؤتمر ستوكهولم. إذ تعود جذور هذا المؤتمر إلى لجنة برونتلاند،حيث أسفرت نتائج المؤتمر عن إعلان بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن 21[4]، والاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، ويعتبر مؤتمر ري ودي جانيرو أول مؤتمر طرح مفهوم الأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني[5].

- مؤتمر التنمية المستدامة كوبنهاغن للتغيرات المناخية 2002:انعقد المؤتمر من 07 إلى 18 -12 -2009وقد اختتمت أشغال المؤتمر بإصدار ما يسمى باتفاقية كوبن هاغن التي دعت إلى ضرورة مكافحة التغيرات المناخية، كما شهدت القمة ميلاد صندوق المناخ الأخضر بمساندة دول الجنوب، مع تخصيص مساعدات فورية بمقدار 20 مليار دولار للدول النامية[6].

1-جون بيليس، وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، (تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي : مركز الخليج، 2004)، ص ص 657-658 .

2-أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا "- دراسة حالة -دول القرن الإفريقي-**،المرجع السابق، ص 86 .

3--لمين هماش،" **مكانة السياسة البيئة ضمن أجندة الأمم المتحدة** "، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016، ص 624 .

4سلافة طارق عبد الكريم شعلان، **الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري من بروتوكول كيوتو 1997 إلى اتفاقية تغير المناخ لسنة 1992** (ط1، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص 101 .

5-لمين هماش، المرجع السابق، ص 626 .

6-أمينة دير، المرجع السابق،ص ص 91-92.

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

مؤتمر كانكون لتغيرات المناخية:انعقد بعد سنة من مؤتمر كوبنهاغن وتم التوصل فيه إلى ضرورة إنشاء صندوق أخر لدعم السياسات البيئية للدول النامية، وإقامة أليه لمكافحة التصحر[1].

مؤتمر ديربان حول تغير المناخ 2011:الذي حث فيه المؤتمرون على ضرورة تمويل الصندوق الأخضر المتعلق بالمناخ، وقد توصلت فيه الدول إلى اتفاق من شأنه الحد من الانبعاث[2].

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012 (ريو + 20): انعقد المؤتمر من 20 إلى 22 -06 -2012: يعد بمثابة تقييم لأربعين سنة من العمل البيئي، إذ تم الاتفاق في هذا المؤتمر على برنامج طموح في تقرير سمي "بالمستقبل الذي نريده" الذي تضمن عدة محاور أساسية منها الرؤى الموحدة للاقتصاد الأخضر كسبيل للتنمية[3].

ثانيا / دور الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في التدخل الإنساني.

أخذت المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة الأمم المتحدة في لعب دور محوري من أجل مواجهة الأخطار البيئية في الوقت الذي شهد فيه العقد الأخير نموا متسارعا في حدوث الكوارث البيئية التي أضحت تشكل مصدر تهديد للأمن الإنساني، نفذت بذلك وكالات الأمم المتحدة مشاريع نشطة دعما للحد من الكوارث وعززت قدرتها في مجال اختصاص كل منها.

يعتبر البنك الدولي من الجهات الرائدة في هذا المجال، حيث لعب دورا حيويا في وضع حلول مبتكرة لتمويل وإدارة مخاطر الكوارث وقد تمكن البنك الدولي، والمؤسسة الدولية للتنمية من تقديم الدعم للبلدان المعرضة للكوارث الطبيعة وعلى سبيل المثال أسس البنك الدولي عام 2007 صندوق الكاريبي للتأمين من مخاطر الكوارث بتحويل 8 ملايين دولار وتوفير الدعم لذلك.

كما قام البنك الدولي بالتعاون مع الصندوق العالمي للحد من الكوارث، وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة البلدان المعرضة للجفاف خاصة كارثة الجفاف التي أصابت منطقة الساحل والقرن الإفريقي عام 2011 إذ قدر حجم المساعدات ب: 13 مليون دولار، وبلغ حجم التمويل المقدم من طرف الصندوق إلى 500 مليون دولار[4].

1-زيد المال صافية، **حماية البيئة في طار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،ص 213.

2-المرجع نفسه، ص 126.

3-شكراني الحسين، " **من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو + 20 لعام 2012، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية** "، بحوث اقتصادية عربية، العددان 62-64، 2013، ص ص 159-160 .

4-البنك الدولي، " **إدارة مخاطر الكوارث من اجل تنمية تتسم بالمرونة** "، تاريخ الدخول 2017/04/14 http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/12/managing-disaster-risks-resilient-development .

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

يعتبر الحد من الكوارث البيئية أولوية مركزية لدى برنامج الأغذية العالمي، حيث يعمل البرنامج بتنسيق جهوده الرامية من أجل تحسين خدمة التنبؤ، والإنذار المبكر وذلك من اجل الحد من الكوارث المتصلة بالأمن الغذائي،إذ يعد البرنامج جهة فاعلة ورائدة في الاستعداد للكوارث، على سبيل المثال فإن البرنامج في هايتي يقدم المساعدة للحكومة استعدادا لمواجهة الكوارث، كما يوفر البرنامج بالتعاون مع شركاءه الدعم للحكومات من خلال تطوير مبادرات تمويل المخاطر، ويساعد البرنامج بالتعاون مع حكومة إثيوبيا على وضع برنامج من خلال يدمج بين الايدز المبكر والتخطيط الاحترازي من أجل الحد من ظاهرة الجفاف،ويلعب دورا رئيسا في مجال الحد من الكوارث في بلدان مثل أوغندا، بنغلاديش، زامبيا، السلفادور، السودان، الموزمبيق[1]،إلى جانب برنامج الأغذية العالمي تقدم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية خدمات متنوعة من خلال الإنذار المبكر، والوقاية من الكوارث والتحقق من أثارها[2].

بالتالي ازداد التمويل المتصل لمساعدات إنسانية المقدم من طرف الأمم المتحدة لمواجهة الكوارث البيئية إلى أكثر من الضعف من 2.7 بلايين الدولارات إلى 7.4 بليون دولار[3].

ثانيا / التدخل الإنساني في الجانب الصحي،

في عصر العولمة أصبح الأمن الصحي مهدد لاسيما في ظل العدو ى وسرعة انتقال الأوبئة من مكان لأخر بفضل فتح الحدود، وتنقل الأشخاص، وتعتبر الدول النامية من أكثر الدول عرضة لهذه التهديدات وذلك بسبب نقص الرعاية الصحية، وكذا سوء التغذية وانتشار الفقر.

يعبر انتشار الأمراض المعدية والمزمنة وحتى الأوبئة ولاسيما الملاريا، السل، الأنفلونزا، والسيدا وغيرها من الأمراض من ابرز التهديدات على الأمن الصحي حيث أضحى فيروس نقص المناعة المكتسبة (السيدا) اكبر كارثة صحية تهدد الإنسانية لذلك،إذ جعل التقرير االأممي للتنمية سنة 1998 من السيدا أكثر الأوبئة فتكا لتميزه عن باقي الأمراض، وحسب تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2003 أشار إلى وفاة 30 مليون شخص جراء المرض خاصة في الدول النامية[4].

1-برنامج الأغذية العالمي،" **سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن للحد من أخطارا لكوارث وإدارتها"،بناء الأمن الغذائي والقدرة على التكيف**،برنامج الأغذية العالمي،روما،2012، ص ص 14-15 .

2- لمين هماش، **"مكانة السياسة البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة"**، المرجع السابق، ص 631 .

3-تادانوري اينوماتا، " **تمويل العلميات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة** "،تاريخ الدخول 2017/04/15
https://www.unjiu.org/ar/reportsnotes/JIU%20Products/JIU_REP_2012_11_ARABIC.pdf

4سلام سميرة،**الأمن الإنساني وتحدياته في ضل الحماية الدولية لحقوق الإنسان**، المرجع السابق، ص ص 238-239 .

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

يعتبر القضاء على فيروس نقص المناعة، والملا ريا، والسل من الأهداف الإنمائية للألفية وجاء ذلك في قمة الألفية التي عقدتها الجمعية العامة[1]، بذلك يتولى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروز نقص المناعة المكتسبة تنسيق الجهود المبذولة على النطاق العالمي لمكافحة الوباء حيث يعمل البرنامج في أكثر من 80 بلد حول العالم من أجل توفير حصول الجميع على خدمات الوقاية من الفيروس وعلاجه، فضلا عن الحد من ضعف الأفراد والمجتمعات المحلية في مواجهته فهو يجمع بين خبرات منظمات الأمم المتحدة 11 المشاركة فيه.

يعتبر البنك الدولي من الجهات الرائدة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة، ذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، كذلك المؤسسة الدولية للتنمية. منذ عام 2000 قدم البنك الدولي ارتباطات قيمتها 4.6 مليار دولار إلى 33 بلد عبر العالم، كما قام البنك لاسيما عبر المؤسسة الدولية للتنمية بتمويل 1500 موقع للاستشمارات والفحص، وإجراء اختبار فيروس الايدز لنحو 7 ملايين شخص، وقدم معلومات لقرابة 173 مليون شخص عن الفيروس. تعتبر الهند من الدول التي استفادت من دعم البنك الدولي حيث انخفض عدد المصابين من 5.5 مليون حالة إلى 2.5 مليون حالة خلال الفترة ما بين 1998 و2015، و ساعد تمويل قدمته المؤسسة الدولية للتنمية يزيد عن 640 مليون دولار في وضع إطار من أجل التصدي للإيدز [2]، فضلا عن ذلك قدم البنك الدولي لمنطقة إفريقيا خاصة إفريقيا جنوب الصحراء 1.8 مليار دولار لأكثر من 30 بلد حيث غطت المرحلة الأولى لهذا البرنامج من (2001 -2009) نحو 200 مليون شخص، ساهم هذا المشروع في حصول أكثر من مليون امرأة على خدمات مكافحة انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وساند الأطفال الأيتام والمحرومين في 22 بلدا باعتبار أن إفريقيا جنوب الصحراء تعد من أشد المناطق تأثرا فهي تضم لوحدها قرابة 67% من المصابين وتستأثر بقرابة 72% من الوفيات المرتبطة بالإيدز على المستوى العالمي[3].

1-تقرير التنمية البشرية لعام 2003، " **أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية** " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منشورات نيويورك،2003، ص 06.

2-البنك الدولي، " **مواجهة التحدي : البنك الدولي ومكافحة فيروس ومرض الايدز** "، تاريخ الدخول 2017/3/12 http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/03/hivaids-sector-results-profile .

3-لعبيدات ياسين، " **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان المنخفضة الدخل – دراسة تحليلية تقييميه لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء**". ضمن فعالية الملتقى الدولي والموسوم: ب تقييم سياسيات الإقلال من الفقر في الدول العربية "الجزائر، 2009، ص، 214.

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

منذ عام 1998 وحدت وكالات الأمم المتحدة لاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف صفوفها في شن حملة جديدة لمكافحة الملا ريا الذي يذهب ضحيته أكثر من مليون شخص سنويا معظمهم منالقار ة الإفريقية خاصة الأطفال منهم، إذ حظيت مبادرات مشتركة بالنجاح في مجال توسيع نطاق التلقيح وابتكار لقاحات جديدة بدعم من قادة دوائر الأعمال ومؤسسات الإحسان والمنظمات الغير الحكومية والحكومات[1].

و بلغت ارتباطات البنك الدولي أكثر من مليار دولار في الفترة ما بين 2012 من برنامجه الهادف إلى مكافحة الملا ريا في منطقة جنوب إفريقيا جنوب الصحراء وذلك بالتركيز على اثنين من أشد البلدان تأثرا في إفريقيا هما الكونغو الديمقراطية،والنيجر إذ يشكلان معا 40 بالمائة من مجموع الوفيات الناجمة عن الملا ريا في العالم.

أما بالنسبة للسنة المالية 2010 فقد بلغت ارتباطات البنك الدولي فيما يتعلق ببرنامج مكافحة الايدز وعلاجه، وتخفيف من أثاره نحو 200 مليون وقد تركزت أعمال البنك في منطقة إفريقيا على عدة مجالات شملت معالجة أثار التوسع في الإجراءات الوطنية لمكافحة الايدز،وتقييم أثر خدمات مكافحة الايدز، مع تحسين الإجراءات التدخلية، فضلا عن تدعيم الأنظمة الصحية وتدشين خطة العمل المهنية الخاصة بمكافحة الايدز والسل في المنطقة[2].

كما قام الصندوق العالمي لمكافحة الايدز والسل والملاريا بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة بتمويل 264 مليون طريقة علاجية للملا ريا باستخدام الأدوية المركبة، فضلا عن توزيع 109 مليون ناموسية معالجة مبيد حشري للحد من انتشار الملا ريا[3].

كما و اصلت منظمة الصحة العالمية جهودها من أجل التصدي للعديد من الأمراض خاصة مرض التهاب السحايا والحمى الصفراء والكوليرا، والأنفلونزا، والإيبولا الذي يعتبر المشكلة الصحية الثانية المدرجة في جدول أعمال أجهزة الأمم المتحدة في ضل انتشارها مؤخرا في غرب إفريقيا نظرا لتأثيره على أرواح الناس، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1-الأمم المتحدة، **"عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية"**، تاريخ الدخول3/4/ 2017
http://www.un.org/arabic/esa/about_esa.html

2لعبيدات ياسين، المرجع السابق، ص 214 .

3-نور الدين بازين، " **الصندوق العالمي لمكافحة الايدز والسل والملاريا** "، تاريخ الدخول 2017/04/1
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=52802 .

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

كانت استجابة منظمة الأمم المتحدة فورية من خلال اعتماد مجلس الأمن القرار رقم 2188 2014 الذي اقر من خلاله بأثر فيروس الايبولا على السلام والتنمية في البلدان الأشد تأثرا به ودعا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أ جل التصدي له وبذلك انشأ الأمين العام للأمم المتحدة الصندوق الإستئماني المتعدد الشركاء من اجل التصدي له وبذلك أتيحت الموارد من جميع أنحاء العالم من اجل التصدي له وبذلك أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة الصندوق الإستئماني المتعدد الشركاء وحشدت بذلك مجموعة البنك الدولي حوالي 1000 مليون دولار من اجل تمويل البلدان الأكثر تضررا من الوباء[1].

المبحث الثالث: تقييم تدخلات منظمة الأمم المتحدة لاعتبارات إنسانية.

المطلب الأول: إنجازات منظمة الأمم المتحدة في ظل مبدأ التدخل الإنساني.

- ساهمت الأمم المتحدة في العديد من الانجازات من خلال تدخلاتها الإنسانية في مختلف مناطق العالم ويمكن إيجاز ها فيما يلي:

أولا/في الجانب الاقتصادي:

ساهمت جهود منظمة الأمم المتحدة التي كانت تهدف أساسا إلى تطوير اقتصاديات الدول النامية،والقضاء على الفقر،وتحسين دخل الأفراد الذي يعتبر أحد الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة ما تحقق منها في إفريقيا جنوب الصحراء بين عامي 2003و2008 حيث ارتفع نصيب دخل الفرد في المنطقة بنسبة 5في المائة سنويا أي أكثر من مرتين من معدل التسعينات[2]، وفي الفترة ما بين 1990و2012 سجل أكثر من 15 بلد عبر العالم أعلى معدلات النمو الاقتصادي من نصيب الفرد من الدخل في الفترة نفسها[3]وقد نجحت بعض البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة في الحد من الفقر. إذ انخفضت نسبة الفقراء من الدخل من مجموع سكان البرازيل من 17,2في

1منظمة الصحة العالمية، " **التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية**"، تاريخ الدخول 2017/04/13 http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA68/A68_50-ar.pdf

2-تقرير التنمية البشرية لعام2013،"**نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منشورات نيويورك، 28،2013.

3-المرجع نفسه،ص65.

المائة عام 1990 إلى 6,13 في المائة عام 2008، كذلك استطاعت الصين تخفيض نسبة فقراء الدخل من مجموع السكان من 60,2 في المائة ة عام1990 إلى 11,1 في المائة عام 2008، نجد الهند كذلك حيث استطاعت تخفيض عدد فقراء الدخل من 49,4 في المائة عام1990 إلى 2,7 في المائة عام2008 .[1]

ثانيا/في الجانب الغذائي:

كان للأمم المتحدة دور هام في التدخل من أجل تأمين الغذاء، والقضاء على الجوع في ظل التهديدات المناخية في الآونة الأخيرة،فضلا عن ارتفاع موجات الجفاف التي اجتاحت العديد من مناطق العالم خاصة في إفريقيا التي أثرت سلبا على الأمن الغذائي من خلال انتشار سوء التغذية، والمجاعة، استنادا إلى جهود الأمم المتحدة انخفض عدد الذين يعانون نقص التغذية من 18,6% خلال الفترة ما بين 1990 و 1992الى 10,9 %خلال 2016، حيث تراجع عدد الذين يعانون من نقص التغذية بمقدار216 مليون على مستوى العالم على الرغم من زيادة إجمالي سكان العالم ب 1,9 مليار نسمة وبذلك حقق ما مجموعه 72 بلدا الهدف من أصل 179[2].

- ثالث/في الجانب الصحي:

لا تزال منظمة الأمم المتحدة نشطة في مجال تعزيز الصحة وحمايتها على مستوى العالم من خلال وكالاتها المتخصصة التي تضطلع بالدور القيادي في هذا المجال،إذ كثفت جهودها من أجل القضاء على العديد من الأمراض والأوبئة التي هي في تزايد مستمر.إذ يعتبر القضاء على الايدز، والسل، والملا ريا من أهم الانجازات التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة .

بفضل جهودها المتعلقة بالقضاء على الايدز تمكنت من العمل على تراجع نسبة الإصابات الجديدة بالفيروس بنسبة35% منذ عام 2000،وما نسبته 58 %بين الأطفال، وبذلك انخفض عدد الوفيات المرتبط بالإيدز بنسبة 42 %منذ الذروة التي بلغتها عام 2004، حيث تم تجنب 38مليون إصابة جديدة بالفيروس، ومنع وفاة ما يقارب 8 ملايين شخص منذ عام 2008، وبحلول عام 2015بلغ عدد الذين يحصلون على العلاج المضاد للفيروسات ما يقارب 16 مليون شخص، ومن أجل القضاء نهائيا على الفيروس وضع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المانعة المكتسبة ما يعرف بنهج المسار وذلك من أجل الوصول إلى مجموعة من

1- المرجع نفسه،ص29.

2- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الصناعية، برنامج الأغذية العالمي، **"حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"**:تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015:تقييم التقدم المتفاوت، روما،برنامج الغذاء العالمي،2015،ص ص8-9.

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

الأهداف المحددة زمنيا بحلول 2020 تصبو في مجملها إلى حصول أكثر من90 %من الناس على العلاج[1].

أما فيما يتعلق بالسل فمنذ عام 2000 تم إنقاذ أكثر من 49 مليون شخص عبر العالم، وشفاء 56 مليون أخر خلال الفترة ما بين 2000و2015[2].

على النقيض من ذلك استمرت جهود منظمة الأمم المتحدة التي لم يسبق لها مثيل في بشان مكافحة الملا ريا حيث أسفرت عن تراجع معدل الوفايات على الصعيد العالمي بين المعرضين للخطر من جميع الفئات العمرية بنسبة 29%، 35% بين الأطفال، ووفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية حقق نحو 57 بلد عبر العالم انخفاضا في عدد حالات الملا ريا من بين 106بلدا مبرزا بذلك خفض حوالي 18 بلد حالات الملا ريا لديه بنسبة تتراوح ما بين 50 و75 %وكان ذلك في افر يقيا بين عامي2001و2014[3].

بالإضافة إلى ذلك شنت منظمة الصحة العالمية مبادرتها للقضاء على شلل الأطفال منذ عام 1988وحتى عام 2006 انخفضت عدد الحالات بأكثر من 99في المائة في العالم[4].

رابعا/في مجال تعزيز الديمقراطية:

عملت الأمم المتحدة على تعزيز الممارسة الديمقراطية وتدعيمها في كافة أنحاء العالم،فخلال السنوات الأخيرة قامت بالإشراف على الانتخابات في حوالي أكثر من100 بلد[5]عبر العالم،وقد أدى هذا التطور إلى إنشاء وحدات خاصة بالمساعدة الانتخابية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، الذي يخول للمواطنين الحق في انتخابات حرة و نزيهة بإشراف دولي

1- الأمم المتحدة، **"متلازمة نقص المناعة الايدز"**،تاريخ الدخول 2017/3/12
http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/aids/index.htm

2-منظمة الصحة العالمية، **"ما هو السل ؟ وكيف يعالج** ؟تاريخ الدخول17/ 3 2017
http://www.who.int/features/qa/08/ar

3-منظمة الصحة العالمية، **"الملاريا"**، تاريخ الدخول 20/4/
2017 http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs094/ar .

4- أمال الفقى،**"دور الأمم المتحدة في إفريقيا"**،تاريخ الدخول2017/4/23
http://www.elsyasi.com/art_detail.aspx?id=347

5- الأمم المتحدة،**"حقوق الإنسان"**،تاريخ الدخول20/3/ 2017
http://www.un.org/ar/un60/60ways/rights.shtml

عليها[1]،وكان ذلك في العديد في من الدول منها السلفادور، والموزمبيق،جنوب إفريقيا،تيمور الشرقية،كذلك ناميبيا، انغولا وكمبوديا.

كما قدمت الأمم المتحدة مؤخرا مساعدات حاسمة في الانتخابات التي جرت في كل من أفغانستان،والعراق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والنيبال، والسراليون، والسودان، بل أنها تطورت في هذا الاتجاه إلى حد مشاركة الأمم المتحدة في توفير غطاء دولي لعملية عسكرية كان هدفها إعادة رئيس هايتي المنتخب إلى السلطة في بلاده[2].

خامسا /في المجال البيئي:

هناك مجموعة من الانجازات التي حققتها الأمم المتحدة من خلال تدخلاتها في المجال البيئي والتي نذكر منها:

-ساهمت جهود الأمم المتحدة في وضع تشريعات بيئية وطنية وترتيبات مؤسسية للتصدي للتهديدات البيئية الرئيسية خاصة في الكثير من البلدان النامية خاصة ما تعلق بتغير المناخ حيث شكلت 39 من وكالات الأمم المتحدة شراكة للتصدي للمشكلة على نحو كامل إذ يقوم مرفق البيئة العالمي(GEF)الذي يضم10من هيئات الأمم المتحدة بتمويل العديد من المشاريع في البلدان النامية باعتباره الآلية المالية لاتفاقية تغير المناخ[3].

- لعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP)،والمنظمة الدولية للأرصاد الجوية(WMO)دورا أساسيا في إلقاء الضوء على الضرر الحادث في طبقة الأوزون وذلك بإبرام المعاهدة المعروفة باسم بروتوكول مونتريال من خلال دفع حكومات العالم على الانتهاء المدرج لإنتاج الكيماويات التي تتسبب في تأكل طبقة الأوزون و استبدالها ببدائل أكثر أمان،بذلك يجنب هذا الجهد ملايين الناس الخطر المتزايد للإصابة بسرطان الجلد من جراء التعرض للأشعة الخطيرة[4].

-ساهمت جهود الأمم المتحدة خلال الفترة ما بين(2005و2015) من تقليص عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه النظيفة بمقدار النصف[5].

1-حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي 1954**، المرجع السابق ص 385.

2- المرجع السابق.

3-الأم المتحدة "، **البيئة**"، تاريخ الدخول 28 /3/ 2017 http://www.un.org/ar/un60/60ways/envir.shtml

4-المرجع نفسه.

5- المرجع نفسه.

-وفي مجال مساعدة ضحايا الكوارث البيئية ساهمت جهود الأمم المتحدة من خلال التنسيق بين وكالاتها بتقديم الدعم لهم، وتجمع النداءات التي تطلقها الأمم المتحدة عدة بلايين من الدولارات سنويامن أجل توفير التمويل اللاز م لذاك.

- وللحد من أثار الكوارث البيئية تساعد منظمة الأرصاد الجوية في تجنيب الملايين من الناس من الآثار المدمرة للكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية حيث يتيح نظام الإنذار المبكر الخاص بها والذي يشمل ألاف أجهزة إمكانية التنبؤ بالكوارث المتصلة بالطقس بدقة أكبر، والتنبؤ بحالات الجفاف طويلة الأجل،وتوزيع المساعدات الغذائية بشكل فعال للمناطق المتضررة من الجفاف[1].

سادسا/في الجانب الشخصي:

يمكن إبراز أهم انجازات منظمة الأمم المتحدة في جانب التدخل الإنساني من أجل الحد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والتي أضحت تهدد الأمن الشخصي في ظل تزايد وتيرة النزاعات المسلحة لأسباب عرقية أودينية فضلا عن تزايد حدة الجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات والإرهاب وغيرها والتي أضحت تشكل تهديدا للأمن البشري وبذلك يمكن إبراز أهم مساهمات الأمم المتحدة في ما يلي:

- عقب نهاية الحرب الباردة حدثت زيادة كبيرة في عمليات تدخل الأمم المتحدة لإنهاء القتال والحرب الأهلية الدائرة لفترة طويلة في كل من أنغولا، ووقف إطلاق النار بين الفصائل المتناحرة في إفريقيا الوسطى،وشهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في عمليات تدخل الأمم المتحدة لاعتبارات إنسانية وكان ذلك في كل من إفريقيا جنوب الصحراء، البوسنة والهرسك، الصومال، موزمبيق، رواندا، وكمبوديا التي تعتبر بمثابة انجاز على نحو خاص بالنسبة للأمم المتحدة في ظل ما شاهدته على مدار أكثر من عقدين من صراع أهلي متواصل وحملات إبادة جماعية على يد الخمير الحمر التي أدت إلى مقتل حوالي مليوني شخص[2]، إضافة إلى إنهاء النزاع في كل من البور ندي، سيراليون، ليبيريا،والنزاع بين شمال وجنوب السودان، إضافة إلى النيبال. وبالتالي ما يمكن قوله أنه بفضل أنشطة الأمم المتحدة عبر العديد من مناطق العالم تمكنت من خفض حجم النزاعات المسلحة إلى 40 في المائة منذ التسعينيات من القرن الماضي وذلك راجع إلى الدبلوماسية الوقائية

1- الأمم المتحدة،**"الشؤون الإنسانية"**،تاريخ الدخول2017/4/12 . http://www.un.org/ar/un60/60ways/ha.shtml

2- يوسي ام هانيماكي،**الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدا** (تر: محمد فتحي خضر، طبعة، القاهرة، ط1 مؤسسة هنداوي للنشر و الثقافة، 2013) ص 84 -87.

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

التي اتبعتها الأمم المتحدة لانتهاء فتيل النزاعات عبر العالم والحد من الانتهاكات الخطيرة التي كان معظم ضحاياها مدنيين[1].

- فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر اعتمدت الأمم المتحدة إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب ولأول مرة اتفقت الدول الأعضاء على إتباع نهج واحد من أجل مكافحته، و بذلك تمكنت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها من مساعدة البلدان على تنفيذ إستراتيجية مشتركة، وتوفير المساعدة القانونية، كما وضعت الأمم المتحدة إطارا قانونيا للتدخل من أجل مكافحة الإرهاب الدولي، تم التفاوض على أربعة عشر صكا قانونيا عالميا تحت إشراف الأمم المتحدة خاصة ما تعلق بخطف الرهائن، والتفجيرات الإرهابية وغيرها[2].

-كما تمكن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع البلدان والمنظمات الأخرى على مكافحة الجريمة الدولية العبر وطنية ذلك خلال توفير المساعدة القانونية والفنية،و محاربة الفساد، والاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين، حيث يقف في موقع الصدارة لمكافحة الاتجار الغير مشروع بالبشر على الصعيد العالمي[3].

-فيما يتعلق بمكافحة المخدرات على الصعيد العالمي يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة على تقليل العرض والطلب عليها فهو يعمل على تحسين الصحة العامة، فضلا عن تعزيز الأمن العام من خلال منع الإدمان ومعالجته من خلال وقف التصاعد المستمر للإدمان على المخدرات خاصة في السنوات25 الأخيرة[4].

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه منظمة الأمم المتحدة في ظل مبدأ التدخل الإنساني.

أضحى الأمن الإنساني مرتبطا بمجموعة من التهديدات سواء كانت سياسية، اقتصادية، صحية، بيئية، شخصية التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا أمام منظمة الأمم المتحدة بالرغم من الجهود المبذولة من طرفها لاحتواء هذه التهديدات من خلال تدخلاتها الإنسانية في الكثير من المواطن إلا أنها عجزت عن وضع آليات واستراتيجيات لمواجهتها. إذ يعد انتشار التهديدات العنيفة ومصاحبها

1-الأمم المتحدة، **"السلم والأمن "**، تاريخ الدخول، 2017/3/27 http://www.un.org/ar/un60/60ways/pk.shtml

2-المرجع نفسه.

3- الأمم المتحدة،**"قانون دولي"**، تاريخ الدخول2017/4/3

http://www.un.org/ar/un60/60ways/int_law.shtml

4-المرجع نفسه.

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

من تفشي لظاهرة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاتجار بالمخدرات، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الحروب والنزاعات الداخلية من أبرز تلك التحديات،التي أدت إلى نزوح عدد كبير من السكان ففي أواخر 2012 قارب عدد النازحين بسبب النزاعات حوالي 48 مليون شخص وهو العدد الأكبر منذ عام 2000 وأكثر من 15 مليون لاجئين[1]،ففي 2012 وحدها سجل في العالم حوالي 37،941حالة وفاة كنتيجة مباشرة للنزاعات والإرهاب[2].

يبدوا أن وتيرة التقدم غير كافية للحد من الفقر والجوع عبر العالم خاصة مع التزايد السكاني المطرد، فضلا عن الأزمات الاقتصادية التي كانت عائقا أمام جهود الأمم المتحدة حيث لا يزال في العالم أكثر من 2.2 مليار شخص يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد أو يشارفون على الوقوع فيه، وهذا يعني أن 15 بالمائة من سكان العالم أي 2.2 مليار شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم ويرتفع المعدل العالمي لفقر الدخل إلى حوالي 50 % أي ما يعادل 2.7 مليار شخص[3]، وبات اليوم أكثر من 200 مليون شخص يعانون من البطالة في مختلف أنحاء العالم[4].

كما أن أزمة الجوع أضحت تلقي بضلالها على الكثير من مناطق العالم في ضل التغيرات المناخية وماصا حبها من جفاف وتصحر الذي اجتاح العديد من المناطق. تشير أخر التقديرات أن نحو 895 مليون نسمة في العالم يعانون من نقص التغذية،، ولا تزال إفريقيا الشرقية تواجه مشكلة الجوع الأكبر على الإطلاق كونها موطنا ل124 مليون نسمة يعانون من نقص التغذية، كذلك نجدإفريقيا جنوب الصحراء التي تضم حوالي 220 مليون شخص يعانون من الجوع[5]، في اشتداد أزمات الجفاف خاصة في السنوات الأخيرة وبين ذلك عدم كفاية الجهود من أجل القضاء على الجوع وتخفيف الحرمان [6].

1-تقرير التنمية البشرية 2014،**"المضي في التقدم: بناء المنعي لدرء المخاطر"** ، منشورات الأمم المتحدة نيويورك، 2014، ص49

2-المرجع نفسه، ص78.

3-المرجع نفسه، ص 19 .

4-المرجع نفسه،ص42.

5-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و منظمة الصحة العالمية،**"حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم "**، المرجع السابق، ص ص12 -13.

6- تقرير التنمية البشرية 2014، المرجع السابق، ص21.

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

تواجه منظمة الأمم المتحدة إشكالية كبيرة في التعامل مع القضايا البيئية إذ أصبحت المخاطر العالمية ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ في تفاقم بالرغم من الجهود المبذولة من طرفها خاصة في ضل غياب الطابع الإلزامي للتوصيات والقرارات الصادرة عن المنظمة بخصوص حماية المنظمة، فضلا عن اختلاف الرؤى والأولويات بين الدول أدت إلى عرقلة مسار الأمم المتحدة في الإدارة الدولية للبيئة[1].

كما تفتقر منظمة الأمم المتحدة إلى آلية تستطيع من خلالها الاستجابة المبكرة لحالة الطوارئ، و التخفيف من حدة الكوارث الناجمة عن التهديدات البيئية، في الوقت الذي تعاني الهيئات التابعة للمنظمة من ضعف خدمات الدعم المشتركة وعدم استقرار القدرة الخاصة بالموارد لديها في ضل اعتمادها الشديد على التبرعات، كما تفتقر الهيئات التابعة لها والجهات المانحة لآلية حكومية تقدم التوجيه الملائم والإدارة الإستراتيجية للموارد العالمية المخصصة للحد من الكوارث البيئية والاستجابة لها[2].

بالتالي أصبحت الأمم المتحدة أمام تحدي صعب ألا وهو تغير المناخ الذي أصبح يهدد جميع بلدان العالم وبدرجة متفاوتة، فبين عامي 2000 و2012 أوقعت الكوارث البيئية ولاسيما الفيضانات وموجات الجفاف على أكثر من 200 مليون شخص في كل عام خاصة البلدان النامية منها، وقد بين تقرير التنمية البشرية لعام 2011 جسامة الأضرار التي يمكن أن تصيب العالم في حال عدم التمكن من إبطاء ارتفاع درجة حرارة الأرض[3].

كما لا يمكن إغفال التحدي الصحي الذي أصبح يمثل عائق أمام جهود الأمم المتحدة في ضل استمرار انتشار الأمراض المعدية والمزمنة، وحتى الأوبئة في الإضرار بحياة الملايين عبر العالم، ويعتبر الايدز والملا ريا من اكبر الأوبئة فتكا حول العالم حيث ارتفع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة إلى حوالي 40 مليون شخص،إلى جانب ارتفاع عدد الوفيات إلى 3 ملايين حالة وفاة سنويا، وتعتبر إفريقيا جنوب الصحراء من أكثر المناطق تعرضا للإصابة بهذا الداء حيث يقدر عدد الإصابات فيها بنحو 26 مليون أي بنسبة تقدر ب68 %من مجموع الإصابات عبر العالم، كما أن هناك من 380 إلى 500 مليون حالة إصابة بالملا ريا كل عام وتحتل إفريقيا المرتبة الأولى

1- لمين هماش، **"مكانة السياسة البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة"**، المرجع السابق، ص 633 .

2- تادانوري اينوماتا، **"تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة "**، المرجع السابق .

3- تقرير التنمية البشرية لعام2014، المرجع السابق،ص3.

من حيث عدد الوفيات والتي تقدر ب80 بالمائة من مجموع الوفيات عبر العالم [1]، فضلا عن انتشار الأمراض المعدية والطفيلية التي تقتل سنويا حوالي 117 مليون شخص. بذلك أصبحت منظمة الأمم المتحدة أمام تحدي صعب ألا وهو إيجادا لآلية اللازمة لمواجهة هذه التحديات، في الوقت الذي برزت فيه العديد من الدعوات إلى ضرورة إدخال بعض الإصلاحات على نظام الأمم المتحدة لتكون أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي أضحت تمثل اكبر تهديد للأمن الإنساني[2].

المطلب الثالث:إصلاح الأمم المتحدة لزيادة فاعلية التدخل الإنساني.

في ظل التحديات التي تواجه منظمة الأمم المتحدة والتي حالت دون قدرتها على التدخل من أجل مواجهتها برزت بذلك دعوات من أجل ادخل بعض الإصلاحات على نظام هيئة الأمم المتحدة من أجل أن تصبح منظمة الأمم المتحدة أكثر استجابة لمتطلبات أمن الإنسان وذلك من خلال:

- إنشاء ألية إلزامية تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، في الوقت الذي يظل فيه وعد حقوق الإنسان مجحف وهو ما توضحه الأدلة اليومية من تعذيب وإنكار للحقوق السياسية والفقر المدقع وغيرها.

- اقتراح لجنة الحكم الرشيد العالمي،وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتشكيل مجلس الأمن الاقتصاديUnited nations économic Security Council داخل الهيئة ليتعامل مع قضايا الأمن الاقتصادي، فضلا عن المطالبة بإنشاء مجلس الأمن الإنساني United nations humane Security على غرار مجلس الأمن الدولي وتبرز أهميته في حال إنشائه في تعامله مع قضايا الأمن الإنساني في مجملها،أما فيما يتعلق بالربط بين طبيعة عمل هذا المجلس وعما إذا كان سيمثل أساسا للتدخل الإنساني هنا يجب التأكيد أن فكرة إنشاء المجلس ستكون شبيهة بنفس الفلسفة التي يقوم عليها عمل مفوضية شؤون اللاجئين إذ يقوم بعمل اجتماعي إنساني بالأساس فتدخل المفوضية في أي دولة لحماية اللاجئين والنازحين الداخليين بحيث لا ينظر إليه أنه تدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة، إنما هو عمل له طبيعة اجتماعية بالأساس ليس له أبعاد سياسية

1-تقرير التنمية البشرية لعام 2008، **" الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع"**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص 22 .

2-سميرة سلام، **الأمن الإنساني وتحدياته في ضل الحماية الدولية لحقوق الإنسان**، المرجع السابق، ص 239 .

الفصل الثاني

الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني

وهي ذات الفكرة التي في سياقها تتم الدعوة لإنشاء مجلس الأمن الإنساني ليقوم بعمل ذي طبيعة اجتماعية بالأساس.[1]

- ضرورة تبني الأمم المتحدة لمفهوم الأمن الإنساني في تدخلاتها كمفهوم حيادي بعيدا عن التسييس وازدواجية المعايير عند التطبيق في كثير من الحالات والتي كشفت عن طابع التناقض داخل المنظمة الأممية بين المبادئ والممارسات، بالإضافة إلى هيمنة الدول الكبرى عليها منها الولايات المتحدة الأمريكية التي توجه الأمم المتحدة بما يخدم مصالحها وهو ما يتطلب بحد ذاته إدخال إصلاحات على مجلس الأمن وذلك من خلال توسيع قاعدة العضوية فيه من خلال مراعاة التمثيل الجغرافي العادل، بالإضافة إلى إصلاح آلية صنع القرار بالمجلس وذلك عن طريق إلغاء حق النقض الفيتو أو تقييد نطاق استعماله إلى حد أقصى [2] .

- هناك دعوات أيضا بأن يتحول مجلس الأمن إلى مجلس تنفيذي يتمتع بسلطات وإصلاحيات من أجل تمكينه اتخاذ بعض القرارات التنفيذية في كافة المجالات ليس فقط في مجال قمع العدوان وإنما أيضا في مجال حماية البيئة، أو معالجة الفقر،أو حماية حقوق الإنسان[3].

- هناك دعوات لإصلاح المالي داخل منظمة الأمم المتحدة حيث تعاني هذه الأخيرة من أزمة مالية حادة تكاد تضعها على حافة الإفلاس وهذا راجع في الأساس إلى تعدد مصادر التمويل،وعدم الاتفاق حول أسس ومعايير توزيع الأعباء، وعدم توافر الشفافية وفي هذا السياق فان مقترحات الإصلاح تتعلق ب بتوحيد عملية تمويل المنظمة.، ويمكن للمنظمة أن تمول أنشطتها ذاتيا عن طريق فرض ضرائب مباشرة على بعض أوجه النشاط الدولي[4].

- ضرورة إقامة إطار عالمي جديد للتعاون التنموي يرتكز بالأساس على مكافحة الفقر على المستوى العالمي، ومكافحة انتشار الأوبئة والأمراض، والتلوث البيئي،وهو ما يتطلب مساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة،و ضرورة وجود تنسيق عالمي حول القضايا المرتبطة بتحقيق الأمن والتهديدات التي تطاله.[5]

1-خديجة عرفة محمد أمين،**الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**،المرجع السابق،ص74.

2-حسن نافعة،**الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945**، المرجعسلابق ً ، ص424.

3-المرجع نفسه، ص439.

4--المرجع نفسه، ص426-427.

5خديجة عرفة محمد أمين،المرجع السابق،ص73.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني دراسة في ظل مقاربة الأمن الإنساني أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى القائمة على أساس الربط بين متغيرات البيئة الدولية الراهنة وتحول مفهوم الأمن من بعده العسكري إلى بعده الإنساني بحيث مثلت نهاية الحرب الباردة بداية حقبة جديدة لفترة العلاقات الدولية تميزت بظهور متغيرات جديدة على الصعيد الدولي، والتي تمثلت أساسا في بروز ظاهرة العولمة، إضافة إلى تعاظم التهديدات العابرة للحدود وازدياد شدتها تماشيامع بروز فواعل أخرى من غير الدول مثل المنظمات الدولية الحكومية والغير الحكومية،إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات إذ مثلت هذه المتغيرات عامل حاسم في بروز مجموعة من المفاهيم الأمنية خارج إطار المنظومة الوستفالية التي ظلت حاكمة طوال فترة الحرب الباردة. حيث اتخذت هذه المفاهيم من الفرد وحدة للتحليل بدلا من الدولة، مما أدى إلى إعادة صياغة مفهوم جديد للأمن وهو مفهوم الأمن الإنساني الذي جاء به تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة1994، الذي أصبح يضم أبعاد أخرى غير البعد العسكري منها ما تعلق بالاقتصاد والسياسة والصحة والبيئة وغيرها،والذي أدى بدوره إلى بروز مجموعة من المفاهيم الأمنية الجديدة منها الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي،الأمن الشخصي،الأمن الغذائي،الأمن الصحي،الأمن البيئي، والأمن المجتمعي وبالتالي أصبح مفهوم متعلق بكافة نواحي الحياة.

كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية القائمة على أساس الربط بين متغير الأمن الإنساني ومتغير التدخل الإنساني، ففي ظل التطورات الدولية الراهنة أصبح هناك استخدام موسع للسلم والأمن الدوليين، في الوقت الذي أصبح فيه العالم يشترك في مجموعة من القيم والمصالح المشتركة أصبح من الصعب الفصل بين الاهتمامات الداخلية والخارجية بحيث أضحت قضايا الأمن الإنساني بالأساس قضايا كونية تتطلب مواجهتها حلولا عالمية، في ظل ضعف الدولة وعجزها على القيام بجزء من مهامها كفاعل أساسي في تحقيق الأمن الإنساني، ولتطبيق معايير حقوق الإنسان أدى ذلك إلى بروز مبدأ جديد في العلاقات الدولية وهو مبدأ التدخل الإنساني،وبذلك فتح المجال أمام منظمة الأمم المتحدة كفاعل أساسي للتدخل من أجل إرساء مضامين الأمن الإنساني وبرز ذلك بوضوح من خلال تزايد اهتمام الأمم المتحدة بالمشاكل الداخلية للدول بعد ما كان يقتصر دورها على منع قيام الحروب بين الدول وضمان الأمن الجماعي.

الخاتمة

بناء على ذلك ومن خلال دراستنا السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

-أكدت هذه الدراسة على أنه منذ ظهور مفهوم الأمن الإنساني مع برنامج الأمم المتحدة لسنة 1994ازداد الاهتمام الدولي بهذا المفهوم فلم تعد المسألة الأمنية تتعلق بأمن الدول وإنما ببقاء الإنسانية حيث أصبحت التهديدات الأمنية تنبع من داخل الدول ومن الحالة التي يتواجد فيها الأفراد.لذا فالحديث عن مفهوم الأمن الإنساني أصبح يشير إلى ضرورة التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة.

- أثبت الواقع الدولي على أن التحول في هيكل النظام الدولي والتحول في مصادر التهديد كان عاملا حاسما في تفعيل مبدأ التدخل الإنساني في العلاقات الدولية،في المقابل شهد مبدأ عدم التدخل الإنساني تقويضا منظما بحيث أصبح مسألة مرنة ومتطورة اقتضتها التحولات الدولية الراهنة.

-نجد أيضا أن التدخل الإنساني والذي انحصر مفهومه عامة في معطيين اثنين ضيق يحصر التدخل في صورته القسرية من أجل وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،وواسع يضيف على استخدام القوى وسائل أخرى سواء كانت سياسية،اقتصادية،دبلوماسية، إلا أن الأخذ بالمفهوم الضيق لم يعد يتماشى مع التطورات الدولية الراهنة بحيث أصبح الأخذ بالمفهوم الواسع هو وحده الكفيل لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان دون الاضطرار إلى استخدام القوة العسكرية.

-فيما يتعلق بشرعية التدخل الإنساني رغم أنه في صورته القسرية يتعارض مع نص المادة4/2 التي تحظر استخدام القوة مهما كانت الأسباب والدوافع،والمادة 7/2 التي تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا أنه لايمكن الاحتجاج بهاتينالمادتين لرفض فكرة التدخل الإنساني خاصة إذا كانت هناك أسباب واعتبارات إنسانية تستدعي ذلك لأن ميثاق الأمم المتحدة يعتبر أن مسألة الاختصاص الداخلي مسألة مرنة ومتطورة في ضوء تطور وتغير الظروف والأوضاع.

-كما أنه و في ظل تضافر الجهود من أجل تحقيق استجابة متكاملة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة برز دور الأمم المتحدة بوضوح وقد أثبتت فعاليتها بشكل أكبر من بالنظر إلى مايواجهه أمن الأفراد من تحديات خطيرة سواء نتج عن كوارث بيئيةو نتيجة لعوامل اقتصادية، أو صحية، فضلا عن تزايد النزاعات المسلحة الداخلية، والأنظمة المصادرة للشرعية الشعبية والممارسة للقتل والتعذيب.حيث تمكنت الأمم المتحدة من خلال الربط بين مسألة حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية من تحقيق بعض النجاحات سواء من خلال إقامة أنظمة ديمقراطية أو تدخلاتها لإنهاء فتيل الأزمات والصراعات الداخلية في العديد من مناطق العالم،فضلا عن تدخلاتها لتحقيق الأمن الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي.

الخاتمة

-بغض النظر عن مشروعية التدخل الإنساني الذي تمارسه الأمم المتحدة إلا أن ممارستها الفعلية أثبتت أن تطبيقه لاقى بعض من النجاحات النسبية في المقابل أخفقت في الكثير من الحالات سواء في قضايا تتعلق بحقوق الإنسان مثل ماحدث في الصومال، كما عرف تطبيقا متأخرا في بعض من الحالات مثل ماحدث في رواندا وغيرها، في حين وقفت عاجزة عن اتخاذ مواقف اتجاه حقوق الإنسان والتي أضحت تمثل تهديدا على الأمن الشخصي مثل ماهو يحدث اليوم في فلسطين والشيشان وبورما.

-كما نجد أن الأمم المتحدة تواجه العديد من التحديات في ظل تزايد معدلات الفقر والجوع والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والأمراض المعدية والأوبئة، بالإضافة إلى تزايد وتيرة النزاعات والتي كشفت عن عدم كفاءة منظمة الأمم المتحدة لمواجهة هذه التهديدات.

- يبدوأن التدخل من أجل تحقيق الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة أصبح مسألة تحتاج للكثير من الجهود، لذلك و من أجل زيادة فاعلية الأمم المتحدة لابد من تكثيف التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة من أجل توجيه الانتباه بشأن طبيعة التحديات والتهديدات التي يواجهها العالم،فالدول الأعضاء داخل الأمم المتحدة مطالبة بقبول التحدي المتمثل في تحقيق الأمن الإنساني من أجل مواجهة هذه التحديات وذلك من خلال زيادة فاعلية الأمم المتحدة،وخلق و جهة نظر مشتركة بشأن المسائل الخطيرة التي تواجه الأمن الإنساني.

قائمة المراجع

أ- بالغة العربية.

أولا/الكتب:

1-أبو العلا أحمد عبد الله ، **تطور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين**،ط[1]،القاهرة:دار الجامعة الجديدة ،2005.

2-أوصديق فوزي،**مبدأ التدخل والسيادة لماذا؟ وكيف؟**،ط[1]، الجزائر:دار الكتاب الحديث،1999.

3-بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي**.الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة،2005.

4-بن غربي ميلود ،**مستقبل الأمم المتحدة في ظل العولمة** ،ط[1]بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2008.

5-بيليس جون،ستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية**،تر:مركز الخليج للأبحاث،ط[1]،دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004.

6-بوراس عبد القادر،**التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**.الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2009.

7-الجنابي محمد غازي ناصر،**التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي** العام،ط[1]،بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2010.

8-الهنداوي حسام أحمد،**التدخل الدولي الإنساني- دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي**.القاهرة: دار النهضة العربية،1997.

9-هانيماكي يوسي ام،**الأمم المتحدة :مقدمة قصيرة جدا**،تر:خضر محمد فتحي،ط[1]،القاهرة:مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع ،2013.

10-طشطوش عبد المولى، **مقدمة في العلاقات الدولية**.بدون ذكر مكان و دار النشر،2010.

11-المجذوب محمد،**القانون الدولي العام**،ط[1]،بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2003.

12-نافعة حسن،**الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**.الكويت:المجلس الوطني للثقافة والآداب،1995.

13-السنجاوي سلوان رشيد،**التدخل الإنساني في القانون الدولي العام**،ط[1]،عمان:دار قنديل للنشر والتوزيع،2011.

14-عرفة خديجة محمد أمين، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**،ط[1]، الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009.

15-العزاوي أنس أكرم محمد،**التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي -دراسة مقارنة -**،ط[1]الأردن:دار الجنان للنشر والتوزيع،2009.

16-قاسم مسعد عبد الرحمن زيدان،**تدخل الأمم المتحدة في النزاعات غير ذات طابع دولي**،ط[1]، القاهرة:دار الجامعة الجديدة،2003.

17-الرحباني ليلى نقولا،**التدخل الإنساني "مفهوم في طور التبدل"**،ط[1]،بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2011.

18-شعلان عبد الكريم سلافة طارق،**الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري من بروتوكول كيوتو1997الى اتفاقية تغير المناخ لسنة 1992**،ط[1]، بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2010.

19-خولي معمر فيصل،**الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني**،ط[1]، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع،2011

ثانيا /المقالات:

20-الأمم لمتحدة،**"التنمية الاقتصادية"** ، تاريخ الدخول 2017/3/3

http://www.un.org/ar/un60/60ways/ec_dev.shtml.

21-الأمم المتحدة ،**"حقوق الإنسان"**،تاريخ الدخول20 /2017/3

http://www.un.org/ar/un60/60ways/rights.shtml.

22-الأمم المتحدة،**"البيئة"**،تاريخ الدخول2017/3/28

http://www.un.org/ar/un60/60ways/envir.shtml.

23-الأمم المتحدة ،**"الشؤون الإنسانية"**،تاريخ الدخول2017/4/12

http://www.un.org/ar/un60/60ways/ha.shtml.

24-الأمم المتحدة، **"الأمن والسلم"**،**تاريخ** الدخول2017/3/27

http://www.un.org/ar/un60/60ways/pk.shtml.

25-الأمم المتحدة،**"القانون الدولي"**،تاريخ الدخول3 /2017/4

http://www.un.org/ar/un60/60ways/int_law.shtml.

26- الأمم المتحدة،**"متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الايدز)"**،تاريخ الدخول2017/3/12

http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/aids/index.html.

27- أبو جودة الياس،**"مفهوم الأمن في ظل التهديدات العالمية الجديدة"**،مجلة الجيش،العدد2010،74.

28- اينو ماتا تادانوري، **"تمويل العمليات الإنسانية في منظمة الأمم المتحدة"**،تاريخ الدخو ل2017/4/15**.**

https://www.unjiu.org/ar/reports-notes/JIU%20Products/JIU_REP_2012_11_ARABIC.pdf.

29-أحمد علي العدوي محمد،**"الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان:دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة"**،تاريخ الدخول2017/4/10

https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/.

30- بازين نور الدين،**"الصندوق العالمي لمكافحة الايدز والسل والملا ريا"**تاريخ الدخول2017/4/1

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=52802.

31-برقوق أمحند، **"الأمن الإنساني مقاربة اتمو - معرفية"**،تاريخ الدخول **2016/2/12**

http://berkouk-mhand.yolasite.com.

32-برنامج الأغذية العالمي"**،لمحة عامة"**،تاريخ الدخول2017/4/12

http://ar.wfp.org/overview.

33- البنك الدولي،**"إدارة مخاطر الكوارث من أجل تنمية تتسم بالمرونة"**، تاريخ الدخول2017/4/14

http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/12/managing-disaster-risks-resilient-development.

34- البنك الدولي،**"مواجهة التحدي:البنك الدولي ومكافحة فيروس ومرض الايدز"**،تاريخ االدخول2017/3/12

http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/03/hivaids-sector-results-profile.

35-البنك الدولي،"**برنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية**"،تاريخ الدخول2017/3/10

http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/11/global-food-crisis-response-program-results-profile.

36-هماش لمين،"**مكانة السياسية البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة**"،دفاتر السياسة والقانون،العدد2016،15.

37-وافي حاجة،"**الاهتمام الدولي بحماية البيئة**"،تاريخ الدخول2017/4/12

http://www.droitetentreprise.org/web/.

38-وكيبيديا الموسوعة الحرة، "**برنامج الغذاء العالمي**"، تاريخ الدخول2017/3/17

https://ar.wikipedia.org/wiki.

39-حساني خالد،"**مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية**"،المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية، المجلد5،العدد، 1 ،2012.

40-الحربي عبد الله،"**مفهوم الأمن:مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**"،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد19 ،2008.

41-محمد أحمد ،"**الانتخابات في ساحل العاج والموقف الغربي-الفرنسي أنموذج-**" ،دراسات دولية ،العدد56،دون ذكر السنة.

42-محي الدين يوسف خولة،"**الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام**"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28،العدد2 ،2012.

43-ملاياس عبد الصمد ناجي،"**الأمم المتحدة والتدخل الإنساني في إطار الواقع الدولي وأثره في حماية حقوق الإنسان** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد23، 2010.

44-منظمة الصحة العالمية ،"**ماهو السل ؟وكيف يعالج؟**"،تاريخ الدخول /17 / 2017/3

http://www.who.int/features/qa/08/ar/.

45-منظمة الصحة العالمية،"**الملاريا**"،تاريخ الدخول2017/4/20

http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs094/ar/.

46-نصري سميرة ،"**الأمن الإنساني**"،تاريخ الدخول2017/2/16

http://samiranasri.blogspot.com/2008/09/blog-post_27.html.

47-عرفة خديجة محمد أمين،"**مفهوم الأمن الإنساني**"،مجلة مفاهيم،العدد13 ،2006.

48-علي جلالة مبروك،"**السكان والغذاء الواقع والأفاق**"،المجلة الجامعة،المجلد4،العدد4 ،2014 .

49-عرفة خديجة محمد أمين،"**تحولات مفهوم الأمن ...الإنسان أولا**"،تاريخ الاطلاع2016/12/21

http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2003/09/arabic/shtml.

50-العبود نضال،" **مفهوم الأمن الإنساني**"،الحوار المتمدن،العدد1576، 2006/6/9،تاريخ الدخول2017/1/12

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67007.

51-الفقى أمال،"**دور الأمم المتحدة في إفريقيا**"،تاريخ الدخول2017/4/23

http://www.elsyasi.com/art_detail.aspx?id=347.

52-شكراني الحسين،"**من مؤتمر ستوكهولم1972الى ريو+20لعام2012:مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية**، بحوث اقتصادية عالمية، العددان63-64 ، 2013 .

ثالثا/الدراسات غير المنشورة:

53-أبومور عبد الكريم إنعام،**مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية"مقاربة معرفية"**،رسالة ماجستير ،جامعة الأزهر،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،قسم العلوم السياسية،2013.

54-بوسطيلة سمرة،**الأمن البيئي-مقاربة الأمن الإنساني-**،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية،2014.

55-بشكيط خالد،**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية،2013.

56-بخوش مصطفى،**"التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"**،ملتقى بعنوان:الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق،الجزائر،2008.

57-دير أمينة،**أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة-دول القرن الإفريقي-**،رسالة ماجستير،جامعة بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2014.

58-زغدار عبد الحق،**إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط**،أطروحة دكتوراه،جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،دون ذكر السنة.

59-زيد المال صافية،**حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**،أطروحة دكتوراه،جامعة تيزي وزو،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسة،2013.

60-حموم فريدة،**الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية،2004.

61-لعبيدات ياسين،**"تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان المنخفضة الدخل-دراسة تحليلية تقييميه لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء-**"،ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان:تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية،الجزائر،2009.

62-معمري خالد،**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سبتمبر**،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية،2008.

63-ناصري سميرة،**الأمن الإنساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان**،أطروحة دكتوراه،جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،2015 .

64-فزاني سعدا لشاكر إبراهيم،**التدخل الخارجي والأمن في الشرق الأوسط(دراسة الحالة العراقيةمن1991-2003)**،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية،2015.

65-رجدال أحمد،**حماية حقوق الإنسان من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية**،رسالة ماجستير،جامعة بومرداس،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2016.

رابعا/الوثائق:

66- برنامج الأغذية العالمي، **سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها:** بناء الأمن الغذائي والقدرة عل التكيف،**برنامج الأغذية العالمي،روما،2012.**

67-منظمة الصحة العالمية،**التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية**،تاريخ الدخول2017/4/13

http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA67/A67_53-ar.pdf.

68- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي،**حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم:تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام2015:** تقييم التقدم المتفاوت،روما ،منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،2015.

69- تقرير التنمية البشرية لعام1994**"أبعاد جديدة للأمن البشري"**،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،منشورات نيويورك،1994**.**

70- تقرير التنمية البشرية لعام2000،**"الأهداف الإنمائية للألفية"**،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،منشورات نيويورك ،2000.

71- تقرير التنمية البشرية لعام2003،**"أهداف التنمية للألفية:تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية"**،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،منشورات نيويورك،2003.

72- تقرير التنمية البشرية لعام2008/2007،**"محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم"**،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منشورات نيويورك2008/2007.

73- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2009،**"تحديات أمن الإنسان في البلدان** العربية"،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،المكتب الإقليمي للدول العربية،منشورات نيويورك،2009.

74- تقرير التنمية البشرية لعام2013،**"نهضة الجنوب:تقدم بشري في عالم متنوع"**،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،منشورات نيويورك،2013.

75- تقرير التنمية البشرية لعام2014،**"المضي في التقدم:بناء المنعة لدرء المخاطر"**بر نامج الأمم المتحدة الإنمائي، منشورات نيويورك،2014.

ب- بالغة الأجنبية:

Reports:

76-United nation development program,**Human developpement Report.**1994 new youk:oxford university press,1994.

77-Programme des nations unies pour le développement Humain, **rapport mondiale sur le développement humain 1994(PNUD 1994),**Paris :economica,1994 .

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

الإهداء

خطة البحث

مقدمة.....01

الفصل الأول:الأمن الإنساني دراسة في المفهوم.....05

المبحث الأول:البيئة الأمنية الجديدة وبروز مفهوم الأمن الإنساني.....05

المطلب الأول:جذور مفهوم الأمن الإنساني.....05

المطلب الثاني:العوامل التي أسهمن في بروز الأمن الإنساني.....06

المبحث الثاني:الأمن الإنساني استعراض للرؤى المختلفة.....09

المطلب الأول:رؤى المنظمات الإقليمية والدولية.....09

المطلب الثاني:رؤى الدول(كندا واليابان).....12

المبحث الثالث:أبعاد ومستويات تحقيق الأمن الإنساني.....15

المطلب الأول:أبعاد الأمن الإنساني.....15

المطلب الثاني:مستويات تحقيق الأمن الإنساني.....19

الفصل الثاني:الأمم المتحدة ومبدأ التدخل الإنساني.....22

المبحث الأول:مفهوم التدخل الإنساني ومشروعيته في إطار ميثاق الأمم المتحدة 22

المطلب الأول:تعريف التدخل الإنساني.....22

المطلب الثاني:مشروعية التدخل الإنساني وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة.....24

المبحث الثاني:تدخل الأمم المتحدة الإنساني وفق منظور الأمن الإنساني.....27

المطلب الأول:التدخل في الجانب السياسي والشخصي.....27

المطلب الثاني:التدخل في الجاني الاقتصادي والغذائي.....30

المطلب الثالث:التدخل في الجانب البيئي والصحي.....32

المبحث الثالث:تقييم تدخلات الأمم المتحدة لاعتبارات إنسانية.....38

المطب الأول:انجازات الأمم المتحدة في ظل مبدأ التدخل الإنساني.....38

المطلب الثاني:التحديات التي تواجه عمل الأمم المتحدة في ظل مبدأ التدخل الإنساني43

المطلب الثالث:إصلاح الأمم المتحدة لزيادة فاعلية التدخل الإنساني.....46

خاتمة.....48

قائمة المراجع.....51

فهرس المحتويات